

فَوْضُ أَهْلِ إِلَى اللَّهِ أَنْ يَجْلِسَ

إِلَى أَصُولِ الْفَقْهَةِ عَلَيْهِ بَحْثٌ فِيهِ عَنْ أَثْبَاتِ الْإِدْلَةِ

الْأَحْكَامِ فَمَوْضِعُهُ عَلَى الْخُتَا هُوَ لَدَلَةُ وَالْأَحْكَامِ جَمِيعًا

الْأَوَّلُ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ مُثَبِّتٌ وَالثَّانِي مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ مُثَبِّتٌ

بِتَأْيِيدِ إِيزْدِي دَرْ شَهْرِ دَهْلِي كِتَابِ دَرْ عِلْمِ أَصُولِ فَقْهَةِ مَسْمُومَةٍ

حَسَام

بِتَارِيخِ يَازْدَهَمِ مَآهِ شَعْبَانَ ١٢٩٨ لَنَ كِبَرِ زَارِ وَدَوَّصِدِ وَثَقُودِ هَجْرِي

فِي الْمَطْبَعِ الْحَقِيقِيِّ بِأَهْتَامِ كَرِيمِ بَهْمَايَشِ كَاتِبِ

الْحُرُوفِ مُحَمَّدِ مَنْصُورٍ عَلَى تَجَاوُزِ اللَّهِ عَنْ

سَيَاتِهِ وَحَتَّى الْوَسْعِ جَهْدِ تَمَامِ نَمُودِ دَرْ تَصْحِيحِ مَتْنِ

وَهُوَ حَسِبُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ فِي أَمْرِ

[illegible]

نما طبعه کرون مصدر ایتم مقام الحال من عامل الجمال من عامل حال و نه قد خصصه خاصته احوال ايها المصدر معنی الفاعل احوال عن جواز الصلوة ای جواز الصلوة فخصی عدم لزوم التمسک بالصلوة بالمصدر المفعول

فصل فی بیان ما یجوز ان یقال به

لا يجعل النظم مركباً من معاني حتى جواز الصلوة
 خاصة وأقسام النظم والمعنى فيما يرجع إلى
 معرفة أحكام الشرع بأربعة الأول في وجوب
 النظم صيغة ولغة وهي أربعة الخاص وهو كل
 لفظ وضع ليغني معلوم على الأفراد وكل اسم وضع
 لمسمى معلوم على الأفراد والعام وهو كل لفظ ينظم
 جمعا من المسميات لفظاً ومعنى وحكمة أنه يوجب الحكم
 فيما يناله قطعا ويقينا كالخاص فيما يناله وهو المذهب
 عندنا خلافاً للشافعي رح لا إذا الحق
 خصوص معلوم أو محمول كانه
 الربوا في البيع فحينئذ يوجب الحكم على تجوز

[illegible]

[illegible]

فان قولنا في خبر الربوا
مجل ان الربوا في اللغة هو الفضل
ليس بفضل حرام الا باجتماع العلم
لان المراد في فضل الربوا هو العلم
الذي علم الربوا في الاشياء الست
او خروج فضل الربوا في الاشياء الست
لا يخرج فضل الربوا في الاشياء الست
فان قولنا في خبر الربوا هو الفضل
ليس بفضل حرام الا باجتماع العلم
لان المراد في فضل الربوا هو العلم
الذي علم الربوا في الاشياء الست
او خروج فضل الربوا في الاشياء الست

جهة المجل كاية الربوا وحكمة التوقف فيه
على اعتقاد حقيقة المراد به الى ان ياتيه
البيان وضد المحكم المشابه وهو ملا طريق
لدرجكم اصلا حتى سقط طلبه و
حكمه التوقف فيه ابدا على اعتقاد
حقيقة المراد به والقسم الثالث في وجوه
استعمال ذلك النظم وجرانه في باب
البيان وهي اربعة الحقيقة والمجاز والصريح
والكناية فالحقيقة اسم لكل لفظ اراد به
ما وضع له والمجاز اسم لما اراد به غير ما
وضع له لاتصال بينهما معنى كما في تسميته

في هذه المسئلة في الحقيقة لان قولنا في خبر الربوا هو الفضل
ليس بفضل حرام الا باجتماع العلم لان المراد في فضل الربوا هو العلم
الذي علم الربوا في الاشياء الست او خروج فضل الربوا في الاشياء الست
فان قولنا في خبر الربوا هو الفضل ليس بفضل حرام الا باجتماع العلم
لان المراد في فضل الربوا هو العلم الذي علم الربوا في الاشياء الست
او خروج فضل الربوا في الاشياء الست

من حيث الاتصال بالانسان
فان قولنا في خبر الربوا هو الفضل
ليس بفضل حرام الا باجتماع العلم
لان المراد في فضل الربوا هو العلم
الذي علم الربوا في الاشياء الست
او خروج فضل الربوا في الاشياء الست

التي هي كالتسوية بين الكلف والارزاق

من الاصل والصفة في النقص والزيادة

فيما مضى من الكلف والارزاق
والتي هي كالتسوية بين الكلف والارزاق
والتي هي كالتسوية بين الكلف والارزاق

الشجاع اسداً والبليد حماراً وذاً كبراً في
تسمية المطر سماءً ولا اتصال سبباً من
هذا القبيل وهو نوعان احدهما اتصال
للكم بالعلة كاتصال الملك بالشراء
وانه يوجب الاستعارة من الطرفين
لان العلة لم تشرع الاحكامها والحكم لا
يثبت الا بعلة فاستبرى الاتصال فعمت
الاستعارة ولهذا قلنا فيمن قال ان اشترت
عبداً فهو حر فاشترى نصف عبده و
باعه ثم اشترى النصف الاخر يعتق هذا
النصف الاخر ولو قال ان ملك كذا

فيما مضى من الكلف والارزاق
والتي هي كالتسوية بين الكلف والارزاق
والتي هي كالتسوية بين الكلف والارزاق

فيما مضى من الكلف والارزاق
والتي هي كالتسوية بين الكلف والارزاق
والتي هي كالتسوية بين الكلف والارزاق

فيما مضى من الكلف والارزاق
والتي هي كالتسوية بين الكلف والارزاق
والتي هي كالتسوية بين الكلف والارزاق

طالع ورنی بر العنق ۱۱ رتبه خواجه الشافعی ج ۳

[illegible]

To: www.al-mostafa.com

[illegible]

بأن ثبت بها كتمان لصورة المسألة وإن لم تكن
ذلك حقيقة وأما ترك الاستيمان على الآباء
والأمهات اعتبار الصورة في الأجداد والمحدثات
لأن اعتبار الصورة لثبوت الحكم في محل آخر
يكون بطريق التبعية وذلك إنما يليق بالفرع
دون الأصول فأن قيل قد قالوا فيمن حلف
لا يصنع قدمه في دار فلان أنه يقع على الملك
والعارية والأجارة جميعاً ويحتمل إذا دخلها
راكباً أو ماشياً وكذلك قال أبو حنيفة و
محمد بن يحيى فيمن قال لله علي أصوم بمرحبة
ونوى باليمين كان نذراً وبميناً وفيه جمع بين

بأن ثبت بها كتمان لصورة المسألة وإن لم تكن
ذلك حقيقة وأما ترك الاستيمان على الآباء
والأمهات اعتبار الصورة في الأجداد والمحدثات
لأن اعتبار الصورة لثبوت الحكم في محل آخر
يكون بطريق التبعية وذلك إنما يليق بالفرع
دون الأصول فأن قيل قد قالوا فيمن حلف
لا يصنع قدمه في دار فلان أنه يقع على الملك
والعارية والأجارة جميعاً ويحتمل إذا دخلها
راكباً أو ماشياً وكذلك قال أبو حنيفة و
محمد بن يحيى فيمن قال لله علي أصوم بمرحبة
ونوى باليمين كان نذراً وبميناً وفيه جمع بين
قوله لا يصنع قدمه في دار فلان أنه يقع على الملك
والعارية والأجارة جميعاً ويحتمل إذا دخلها
راكباً أو ماشياً وكذلك قال أبو حنيفة و
محمد بن يحيى فيمن قال لله علي أصوم بمرحبة
ونوى باليمين كان نذراً وبميناً وفيه جمع بين
قوله لا يصنع قدمه في دار فلان أنه يقع على الملك
والعارية والأجارة جميعاً ويحتمل إذا دخلها
راكباً أو ماشياً وكذلك قال أبو حنيفة و
محمد بن يحيى فيمن قال لله علي أصوم بمرحبة
ونوى باليمين كان نذراً وبميناً وفيه جمع بين

قوله لا يصنع قدمه في دار فلان أنه يقع على الملك
والعارية والأجارة جميعاً ويحتمل إذا دخلها
راكباً أو ماشياً وكذلك قال أبو حنيفة و
محمد بن يحيى فيمن قال لله علي أصوم بمرحبة
ونوى باليمين كان نذراً وبميناً وفيه جمع بين
قوله لا يصنع قدمه في دار فلان أنه يقع على الملك
والعارية والأجارة جميعاً ويحتمل إذا دخلها
راكباً أو ماشياً وكذلك قال أبو حنيفة و
محمد بن يحيى فيمن قال لله علي أصوم بمرحبة
ونوى باليمين كان نذراً وبميناً وفيه جمع بين

قوله لا يصنع قدمه في دار فلان أنه يقع على الملك
والعارية والأجارة جميعاً ويحتمل إذا دخلها
راكباً أو ماشياً وكذلك قال أبو حنيفة و
محمد بن يحيى فيمن قال لله علي أصوم بمرحبة
ونوى باليمين كان نذراً وبميناً وفيه جمع بين
قوله لا يصنع قدمه في دار فلان أنه يقع على الملك
والعارية والأجارة جميعاً ويحتمل إذا دخلها
راكباً أو ماشياً وكذلك قال أبو حنيفة و
محمد بن يحيى فيمن قال لله علي أصوم بمرحبة
ونوى باليمين كان نذراً وبميناً وفيه جمع بين

بان قامت امرأة فخرجت من البيت
فقال لها يا رب اني قد فعلت
بما امرتني به فارجو ان تغفر لي
فقال لها يا رب اني قد فعلت
بما امرتني به فارجو ان تغفر لي

فان القابته ناقص لوقوعه على السبب مقصود فما تناول هذه الاشياء عند الاطلاق كمال فيها ١٢

فصار اولي ثم جملة ما ترك به الحقيقة حسنة
قد ترك بدلالة محل الكلام وبدلالة العادة
كما ذكرنا وبدلالة معنى يرجع الى المتكلم كما في
يدين الفجر وبدلالة سيبان النظم كما في قوله

فان القابته ناقص لوقوعه على السبب مقصود فما تناول هذه الاشياء عند الاطلاق كمال فيها ١٢

فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر انا اعتدنا
نارا وبدلالة اللفظ في نفسه كما اذا حلف
لا ياكل لحما فاكل لحم السمك لم يجنب وكذا
اذا حلف لا ياكل فاكل فاكل العنب لم يجنب
كخند يجنبه في نقص في المعنى المطلوب
في الاول وزيادة في الثاني واما الصريح فمثل
قوله نبت واشتريت ووهبت وحكمه

فان القابته ناقص لوقوعه على السبب مقصود فما تناول هذه الاشياء عند الاطلاق كمال فيها ١٢

فان القابته ناقص لوقوعه على السبب مقصود فما تناول هذه الاشياء عند الاطلاق كمال فيها ١٢

١٤
 حاشية متعلقة بصفحة
 العجى فاعلم ان من حج
 الحج فاعلم ان من حج
 حاشية متعلقة بصفحة
 العجى فاعلم ان من حج

بعد از این که به
 مشورتی غرض به که با یکی مایه
 معنی خود را جواب سوال در مقام
 قوله میگوید بنفیسیم و الا فاطمه
 سکنه دراد که بگوید معنی همانا
 اختلاف مع اسامی و جملک علی خاکیک و المعنی
 با این دانست و بگوید اما آنست که
 موالات فصل الحرام من الحرام و
 ملک و انت بت و بگوید اما آنست که
 موالات فصل الحرام من الحرام و
 ملک و انت بت و بگوید اما آنست که

[illegible]

الحقيقة اذا الكليات على سبيل الحقيقة
ما يكون مستمر المراد هذه الالفاظ ليست
مستمرة (١٥)

اي مختلفة متفرقة فذلك ان بالشكل و
الحل الذي يظهر اثره في النسبة الى
اي محل اراده ان يمتد الى

بفرضها عن غير حقيقه لا بناء على الطلاق بخلاف الكفايه

والبينونة فعر فيها إيمانك يا محمد ١٢

تعلق الحكم بعين الكلام وقيامه مقام معناه
حتى استغنى عن العزيمة لانه ظاهر المراد
وحكم الكناية انه لا يجب العمل به الا بالنية لانه
مستزاد المراد وذلك مثل المجاز قبل ان يصير
متعارفا ومعنى الباش والحرام ومخبرهما كناية
الطلاق مجازا لانها معلومة المعاني لكن الابهام
فيما يتصل به ويعمل فيه فلذلك شابحت الكناية
فسميت بذلك مجازا وهذا الابهام احتج الى
النية فاذا زال الابهام بالنية وجب العمل بموجبها
من غير ان يجعل عبارة عن الصريح ولذلك
جعلها بوابن الا في قول الرجل اعتزى لان

[illegible]

[illegible]

سبب ای که بنیت نفس الوجوب ۱۲ " معنی ای علم ان نفس الوجوب بنیت فیکره " معنی " الکلام له بطلان قوله ان الوصف

منه مطلق ولله وروا الحق

يعمل بالحفيد من حيث انه مقيد وفيه فائدة وهو ان يكون ذلك مستحسنا

ادوہو عظیمیۃ والطلق رخصتہ منیٰ لمن العلم بہا جمیعاً واحتمال الفائدۃ و

الذي انقضا واحدا

لا يمكن العمل بها قال ابو حنيفة ومحمد
عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم
فيمن قرب التي ظاهر منها في خلال الصوم ليل
تمامها او نهرا ناسيا انه يستأنف ولو قربها
في خلال الاطعام لم يستأنف لان شرط الاخلاء
عن المسكين من ضرورة شرط التقدير على المسكين
وذلك مخصوص عليه في الاعتناق والصيام دون
الاطعام وكذلك اذا دخل الاطلاق والقيء في السبب
يجزئ كل واحد منهما على سنته كما قلنا في صدقة
الفطر انه يجب ادائها عن العبد الكافر بالنص
المطلق باسم العبد وعن العبد المسلم بالنص المقتضى
بالاسلام لانه لا فراجه في الاسباب فوجب

على الاعتقاد
 السيد وفيه ما وقع
 ذلك حرام
 في البسبب لان البسبب راس
 بسبب في فصل البسبب
 فيكون راس البسبب
 بانفس المقيده لانه لا
 فيكون راس البسبب
 من المسلمين
 النص المقيده لعل على ان
 البسبب وان شهد اجماع
 بسبب بانفس المطلق
 على المقيده
 ١٧١

[illegible]

وقال بعض اصحابنا في ان موجب قبل الخطر الوجوب بعده الا باجته كقولنا تعالى واذا حلقتهم فاصطادوا ان يصيبه كان حلالا ثم حرم بسبب الضرر

كان قولنا فاصطادوا اصطادا باللسان ثم حرم باللسان

ان دخلت الدار فزيت طالق
منع ان لا يتحقق قبل وجوب
الدار فزيت طالق
ان دخلت الدار فزيت طالق
منع ان لا يتحقق قبل وجوب
الدار فزيت طالق

لم تجب الشركة الا فيما يقتضيه ولهذا قلنا في قول

الرجل لامراته ان دخلت الدار فانت طالق

وعبد حر ان العتق يتعلق بالشرط لانه في حق

التعليق قاصر



من قبيل الوجه الاول من القسم الاول مما ذكرنا

من الاقسام فان صيغة الامر لفظ خاص من

تصارييف الفعل وضع لمعنى خاص وهو طلب

الفعل وموجبه عند الجمهور الا لزام الابدليل

والامر بعد الخطر وقبله سواء ولا موجب له في

التكرار ولا يجمله لان لفظ الامر صيغة اختصت

لمعناها من طلب الفعل لكن لفظ الفعل فرد فلا

ان دخلت الدار فزيت طالق
منع ان لا يتحقق قبل وجوب
الدار فزيت طالق
ان دخلت الدار فزيت طالق
منع ان لا يتحقق قبل وجوب
الدار فزيت طالق

ان دخلت الدار فزيت طالق
منع ان لا يتحقق قبل وجوب
الدار فزيت طالق
ان دخلت الدار فزيت طالق
منع ان لا يتحقق قبل وجوب
الدار فزيت طالق

ان دخلت الدار فزيت طالق

ان دخلت الدار فزيت طالق

ان دخلت الدار فزيت طالق
منع ان لا يتحقق قبل وجوب
الدار فزيت طالق
ان دخلت الدار فزيت طالق
منع ان لا يتحقق قبل وجوب
الدار فزيت طالق

او تقدیر علی سببہ زمین مانکر فی سببیت کل الوقت ۱۲.

[illegible]

سفساد الصلوات
بيننا ما يملح في ان الفساد والفساد
المشروط لا يتجلى في ابقاها والشرط مختص
الشرط من غير ان المجموع
الشرط لان الاختلاف

الوقت ما يقضي في الصلوة
 فالتقصير بعض
 لا حكم الكل في بعض المواضع اولى ودان الاكل
 في العبادات كما ان كان اعتبار الكمال في
 السبب اولى من اعتبار الشرط لا دانه
 ايضا الا انه لم ينكر لانه عرف بكونه متوقفا
 اذ الوقت شرط لا دانه في كل وقت اذ وقت
 معين بخلاف كون سببا او معيار لان
 الوقت قد لا يكون سببا كما قد لا يكون
 المضاف الى وقت معين وقد لا يكون
 معيارا كوقت الصلوة ولذا خص بما بالذکر من

الخروج الوقت عن محليته اذ اوصى القضاء والكفارة وهذا قول بصحة تبديل المشوع من اصبه ١٢ منتخب ٤٤٤

في وقت بعينه لانه لما انقلب بالند صوم الوقت واجباله يبق نفلا لانه واحد لا يقبل وصفين متضادين فصار واحدا من هذين الوجهين فاصيب بمطلق الاسم ومع الخطاء في الوصفين وتوقف مطلق الاسم على صوم الوقت وهو المند وركبته اذا صامته عن كفارة او عن قضاء عليه يقع عمدا

في وقت بعينه لانه لما انقلب بالند صوم الوقت واجباله يبق نفلا لانه واحد لا يقبل وصفين متضادين فصار واحدا من هذين الوجهين فاصيب بمطلق الاسم ومع الخطاء في الوصفين وتوقف مطلق الاسم على صوم الوقت وهو المند وركبته اذا صامته عن كفارة او عن قضاء عليه يقع عمدا

في وقت بعينه لانه لما انقلب بالند صوم الوقت واجباله يبق نفلا لانه واحد لا يقبل وصفين متضادين فصار واحدا من هذين الوجهين فاصيب بمطلق الاسم ومع الخطاء في الوصفين وتوقف مطلق الاسم على صوم الوقت وهو المند وركبته اذا صامته عن كفارة او عن قضاء عليه يقع عمدا

فلا والنوع الثالث الموقت بوقت مشكل توسعه

فلا والنوع الثالث الموقت بوقت مشكل توسعه

في وقت بعينه لانه لما انقلب بالند صوم الوقت واجباله يبق نفلا لانه واحد لا يقبل وصفين متضادين فصار واحدا من هذين الوجهين فاصيب بمطلق الاسم ومع الخطاء في الوصفين وتوقف مطلق الاسم على صوم الوقت وهو المند وركبته اذا صامته عن كفارة او عن قضاء عليه يقع عمدا

و اما قل در وقتي كه شهر الحان را در زمان موسي ۱۳

سواء لا نرغب في الاداء محض والى ادار شبيه بالقضاء المحض نرغب الى كامل وقاص

[illegible]

وهو الحج فإنه فرض العزم ووقتته أشهر الحج
وحيوته مدة يفضل بعضها لحجة أخرى مشكوك
ومن حكمه أن عند محمد ^{عليه السلام} يسعه التأخير ^{أي لا يكره} لكن
بشرط أن لا يفوته في عمره وعند أبي يوسف ^{عليه السلام}
يتعين عليه الأداء في أشهر الحج من العام الأول ^{أي من الأشهر العشر}
احتياطاً احترازاً عن الفوات فظهر ذلك في حق
الماتم لا غير حتى يبقى النفل مشروطاً وجوازاً ^{أي لا يشترط}
عند الإطلاق بدلالة تعيين من المؤدّي إذا ظهر ^{أي لا يشترط}
أنه لا يقصد النفل وعليه حجة الإسلام ^{أي لا يشترط}
فصل في حكم الواجب بالامر وهو ^{أي لا يشترط}
نوعان أداء وهو تسليم عين الواجب بسبب ^{أي لا يشترط}

في الموت
مخرجك من حيث يادرك
الجنة سوار في الاضلال الموت في سنن
ثبتت بالادراك بالسنن في سنن
معارض في سنن الموت في سنن
لا نأخذ في الموت في سنن
تأخذ في الموت في سنن
فلم يعد في سنن الموت في سنن
وهو استغفار الموت في سنن
الدين ١٢٠ حافظه واعلم ان عندنا في سنن
اذا لم يؤد في العام الاول يا من كنه اذا
لا يا من كنه اذا
نص عليه الصداق في سنن
قائمة الخلافات في سنن
الاولى بطل عندنا في سنن
حتى تربط عندنا في سنن
والشهادة ١٢٠ حافظه واعلم ان عندنا في سنن
الح النفل من عليه حجة الاسلام وقع عن
النفيل لاهل الفقه في سنن

[illegible]

[illegible]

ایکون انورجیمس مضاف الی السبب الموجب للادار و هذا ظاهر ۱۲ منتخب

1

القضاء بصوم مقصود لأنه لما انفصل لا اعتكاف
عن صوم الوقت عاد شرطه الى الكمال الأصلي لا
لان القضاء وجب بسبب الحرمة الاداء المحض
يؤديه الانسان بوصفه على ما شرع مثل اداء
الصلاة جماعة واما فعل الفرد فاداء فيه قصور
الايدي ان الجهر ساقط عن المنفرد وفعل اللاديني
بعد فراغ الامام اداء يشبه القضاء باعتبار
الزعم الاداء مع الامام حين تحرم معه وقدراته
ذلك حقيقة ولهذا لا يتغير فرضه بنية الإقامة
في هذه الحالة كما لو صار قضاء محضاً بالفرات
ثم وجد المغير بخلاف المسبق لأنه مؤد

الحكم في الصلاة

القضاء بصوم مقصود لأنه لما انفصل لا اعتكاف
عن صوم الوقت عاد شرطه الى الكمال الأصلي لا
لان القضاء وجب بسبب الحرمة الاداء المحض
يؤديه الانسان بوصفه على ما شرع مثل اداء
الصلاة جماعة واما فعل الفرد فاداء فيه قصور
الايدي ان الجهر ساقط عن المنفرد وفعل اللاديني
بعد فراغ الامام اداء يشبه القضاء باعتبار
الزعم الاداء مع الامام حين تحرم معه وقدراته
ذلك حقيقة ولهذا لا يتغير فرضه بنية الإقامة
في هذه الحالة كما لو صار قضاء محضاً بالفرات
ثم وجد المغير بخلاف المسبق لأنه مؤد

القضاء بصوم مقصود لأنه لما انفصل لا اعتكاف
عن صوم الوقت عاد شرطه الى الكمال الأصلي لا
لان القضاء وجب بسبب الحرمة الاداء المحض
يؤديه الانسان بوصفه على ما شرع مثل اداء
الصلاة جماعة واما فعل الفرد فاداء فيه قصور
الايدي ان الجهر ساقط عن المنفرد وفعل اللاديني
بعد فراغ الامام اداء يشبه القضاء باعتبار
الزعم الاداء مع الامام حين تحرم معه وقدراته
ذلك حقيقة ولهذا لا يتغير فرضه بنية الإقامة
في هذه الحالة كما لو صار قضاء محضاً بالفرات
ثم وجد المغير بخلاف المسبق لأنه مؤد

قال السقالي وعلى الذين يطبقونه
 فدية طعام مسكين أي الفدية واجبال الخيم
 والفس في باب الاجحاج صيرت الخيم
 فانيها قال يا رسول الله ان ابي
 اترك اليوم من الخيم كبريتا فقال
 على الاطحة فخرج فان ابيك من فدية
 عم ابيك لو كان على ابيك من فدية
 اياك ان يعقل منك قالت نعم فقال
 ايها كان يعقل منك قالت نعم فقال
 ايها كان يعقل منك قالت نعم فقال
 ايها كان يعقل منك قالت نعم فقال

[illegible]

في تمام صلواته والقضاء نوعان قضاء بمثل معقول
كما ذكرنا ومثل غير معقول كالقدية في باب
الصوم في حق الشيخ الفاني وأجماح الغير بما له ثبتا
بالنص ولا نعقل بالماثلة بين الصوم والقدية
ولا بين الحج والنفقة لكنه يحتمل أن يكون
مُعقولا بعلّة العجز والصلوة نظير الصوم بل أهمل
منه فأمرناه بالقدية عن الصلوة احتياطاً وخرجنا
القبول من الله فضلاً فقال محمد بن علي الزيات
بحرّيه إن شاء الله كما إذا تطوع به الوارث في الصوم
ولا تجب التصدق بالسّاة أو بالقيمة باعتبار قيام
مقام التضحية بل باعتبار احتمال قيام التضحية

١٥
 في القيمة قد جعلتم قائما قائما
 دون التصديق في علم الغيب
 مع التصديق في سائر اوقات المنصور
 مع اختلال ان يكون معتبرا
 مع اختلال ان يكون معتبرا
 مع اختلال ان يكون معتبرا

الان الصلوة عيادة ذنوبنا والصوم عبادة لربنا طهّر النفس على ما عرفت ١٢

[illegible]

سنة والسير يقع بالعامي لما ينقص أصل المال ويقطع الأثر من النماء ١١٣٠ ج ١٢٠
سنة والسير يقع بالعامي لما ينقص أصل المال ويقطع الأثر من النماء ١١٣٠ ج ١٢٠
سنة والسير يقع بالعامي لما ينقص أصل المال ويقطع الأثر من النماء ١١٣٠ ج ١٢٠

من كون ما فيه قبيحة والقيح مخالفة ذلك ١١٣١ ج ١٢٠
من كون ما فيه قبيحة والقيح مخالفة ذلك ١١٣١ ج ١٢٠
من كون ما فيه قبيحة والقيح مخالفة ذلك ١١٣١ ج ١٢٠

بثياب البذلة ولا يقع بها اليسر لأنها ليست
بنامية فلم يكن البقاء مفتقرا إلى دوام شرط
الوجوب **فصل** في تحفة الحسن للماموز
المأمورة به نوعان حسن لمعنى في عينه
حسن لمعنى في غيره والذي حسن لمعنى في
عينه نوعان ما كان المعنى في وضعه كالصلوة
فانها تتأدى بأفعال وأقوال وضعت للتعظيم
والتعظيم حسن في نفسه إلا ان يكون في غيره
حينه أحواله وما التحق بالواسطة مما كان
المعنى في وضعه كالزكاة والصوم والحج فان
هذه الأفعال بواسطة حاجة الفقير واشتهاء

من كون ما فيه قبيحة والقيح مخالفة ذلك ١١٣١ ج ١٢٠
من كون ما فيه قبيحة والقيح مخالفة ذلك ١١٣١ ج ١٢٠
من كون ما فيه قبيحة والقيح مخالفة ذلك ١١٣١ ج ١٢٠

من كون ما فيه قبيحة والقيح مخالفة ذلك ١١٣١ ج ١٢٠
من كون ما فيه قبيحة والقيح مخالفة ذلك ١١٣١ ج ١٢٠
من كون ما فيه قبيحة والقيح مخالفة ذلك ١١٣١ ج ١٢٠

في النفس شرف المكان تضمنت اغناء عباد الله
 وشرف المكان لا يفهم من قوله تعالى
 في النفس شرف المكان لا يفهم من قوله تعالى
 في النفس شرف المكان لا يفهم من قوله تعالى
 في النفس شرف المكان لا يفهم من قوله تعالى

النفس وشرف المكان تضمنت اغناء عباد الله
 وقهر عدوة وتعظيم شعائره فصارت حسنة
 من العبد للرب عزت قدرته بلا ثالث معني
 لكون هذه الوسائط ثابتة بخلق الله تعالى
 اليه وحكم هذين النوعين واحد وهو ان الوجوب
 متى ثبت لا يسقط الا بفعل الواجب او باعتدال
 ما يسقطه بعينه والذي حسن لمعني في غيره
 نوعان ما يحصل المعنى بعد بفعل مقصود
 كالوضوء والسعي الى الجمعة وما يحصل المعنى
 بفعل المأمور به كالصلاة على الميت والجهاد واقعة
 الحزب فان ما فيه الحسن من قضاء

في النفس شرف المكان تضمنت اغناء عباد الله
 وشرف المكان لا يفهم من قوله تعالى
 في النفس شرف المكان لا يفهم من قوله تعالى
 في النفس شرف المكان لا يفهم من قوله تعالى
 في النفس شرف المكان لا يفهم من قوله تعالى

في النفس شرف المكان لا يفهم من قوله تعالى
 في النفس شرف المكان لا يفهم من قوله تعالى
 في النفس شرف المكان لا يفهم من قوله تعالى

في النفس شرف المكان تضمنت اغناء عباد الله
 وشرف المكان لا يفهم من قوله تعالى
 في النفس شرف المكان لا يفهم من قوله تعالى
 في النفس شرف المكان لا يفهم من قوله تعالى

هذا هو الحكم الاصيل في النهي فاما القبح فهو...

كلام لا يلزم الظاهر لان كلامنا في حكم
مطلوب تعلق بسبب مشروع وعمله ابقى سببا

والحكم به مشروع عام ووقوع النهي عليه اتماما هو

جزاء شرع زاجر فيعتد حرمة سببه كالقصاص

ولما ان النهي يراد به عدم الفعل مضافا الى

اختيار العباد وكسبه فيعتد التصور ليكون

العبد مبتلى بين ان يكف باختياره فيثاب

عليه وبين ان يفعل باختياره فيعاقب عليه

هذا هو الحكم الاصيل في النهي فاما القبح فهو...

الذي لا يلزم الظاهر لان كلامنا في حكم
مطلوب تعلق بسبب مشروع وعمله ابقى سببا
والحكم به مشروع عام ووقوع النهي عليه اتماما هو
جزاء شرع زاجر فيعتد حرمة سببه كالقصاص
ولما ان النهي يراد به عدم الفعل مضافا الى
اختيار العباد وكسبه فيعتد التصور ليكون
العبد مبتلى بين ان يكف باختياره فيثاب
عليه وبين ان يفعل باختياره فيعاقب عليه

هذا هو الحكم الاصيل في النهي فاما القبح فهو...

وقد استدلوا على ان النهي لا يقتضي...

هذا هو الحكم الاصيل في النهي فاما القبح فهو...

هذا هو الحكم الاصيل في النهي فاما القبح فهو...

بالجمل صلا وصفا لا بد لبيان ان
الفعل لم يثبت تصور الوجود
لا يثبت المقتضى على الاشتناع
ان من امتنع عن شرب الخمر القدر
فليس عليه ان لا يشرب ولا يجبا
ثم النجوى كما يقتضى تصور النجوى
فقتضى في ايضاً ان لا يشرب
وجب العمل والاوجب التبرج
ففي فعل الحسي كمن لم يشرب
لا يتبع سبب الفسخ كما لا يتبع
الجميع في الفسخ كما لا يتبع
يرجع جانب الفسخ كما لا يتبع
التصور قلنا ترجع جانب اولها
الحقق ساسي في بعض الشرح
من الجواب باقى متفعا باصل
الفساد من الجواب باقى متفعا
والفساد من الجواب باقى متفعا
باصول الفسخ والفساد في
الفساد من الجواب باقى متفعا
باصول الفسخ والفساد في
الفساد من الجواب باقى متفعا
باصول الفسخ والفساد في

واقضاه بل يجب العمل بالاصل في موضعه والعمل
بالمقتضى بقدر الامكان وهو ان يجعل القبح
وصفا للمشروع فيصدر مشروعاً باصلاً غير
مشروع بوصفه فيضرب فاسداً مثل الفاسد
من الجواهر ولا يتناقض بينهما فالمشروع يحتمل
الفساد بالنهي كالا حرام الفاسد فوجباته
على هذا الوجه رعاية لمنازل المشروعات ومحافظة
لحدودها وعلى هذا الاصل قلنا ان البيع بالخمر
مشروع باصلاً وهو وجود ركنه في محله غير
مشروع بوصفه وهو
الشئ من لان الخمر مفسد

واقضاه بل يجب العمل بالاصل في موضعه والعمل
بالمقتضى بقدر الامكان وهو ان يجعل القبح
وصفا للمشروع فيصدر مشروعاً باصلاً غير
مشروع بوصفه فيضرب فاسداً مثل الفاسد
من الجواهر ولا يتناقض بينهما فالمشروع يحتمل
الفساد بالنهي كالا حرام الفاسد فوجباته
على هذا الوجه رعاية لمنازل المشروعات ومحافظة
لحدودها وعلى هذا الاصل قلنا ان البيع بالخمر
مشروع باصلاً وهو وجود ركنه في محله غير
مشروع بوصفه وهو
الشئ من لان الخمر مفسد

واذا صار حاله من حال الفسخ يقال بالاصل
وهو ان يزيل اصل امر المقتضى اي النهي في مشروعه والبيع وهو المقتضى اي البيع في منزله لان لا يجوز

[illegible]

[illegible][illegible]

من السج بعد ما يبني القايون في الالعف دقاره اصله

۵۵
اسی قیامہ مقام الولد
و ابدا و معرفت الحشر فی حق ابدا الحکم
خاصۃ فی حق سقوۃ الحدیث
قال بعض المعتزلہ و
زقول بعض

ان التراب لما قام مقام الماء نظر الى كون الماء
مطهرا وسقط عنه وصف التراب فكذلك
ههنا يهذب وصف الزنا بالحركة لقيامه مقام
له ما لا يوصف بذلك في ايجاب حرمة المصاهرة
فصل في حكم الامر والنهي في ضد ما

شُيِّبَ إِلَيْهِ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ وَالْمُخْتَارُ
عِنْدَنَا أَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ يَقْتَضِي كَرَاهَةً ضِدَّهُ
لَا أَنْ يَكُونَ مُوجِبًا لَهُ أَوْ دَلِيلًا عَلَيْهِ لِأَنَّهُ سَاكِتٌ
عَنْ غَيْرِهِ وَلَكِنَّهُ يَنْبُتُ بِهِ حَرْمَةُ الضِدِّ خُذُورُهُ
حَكِيمُ الْأَمْرِ وَالثَّابِتُ بِهَذَا الطَّرِيقِ يَكُونُ ثَابِتًا
بِطَرِيقِ الْأَقْتِضَاءِ دُونَ الْبَيِّنَاتِ وَفَائِدَةُ هَذَا الْأَمْرِ

[illegible]

والله اعلم بالصواب الذي اختلف فيه المفسرون والجمهور على ما ذكره الشافعي في ذلك الشيء وهو المذهب والجمهور على ما ذكره الشافعي في ذلك الشيء وهو المذهب والجمهور على ما ذكره الشافعي في ذلك الشيء وهو المذهب

عده ای از المپیست اشتغال به الماریه ۱۲ ساعی

١٢٤
١٢٥
١٢٦
١٢٧
١٢٨
١٢٩
١٣٠
١٣١
١٣٢
١٣٣
١٣٤
١٣٥
١٣٦
١٣٧
١٣٨
١٣٩
١٤٠
١٤١
١٤٢
١٤٣
١٤٤
١٤٥
١٤٦
١٤٧
١٤٨
١٤٩
١٥٠
١٥١
١٥٢
١٥٣
١٥٤
١٥٥
١٥٦
١٥٧
١٥٨
١٥٩
١٦٠
١٦١
١٦٢
١٦٣
١٦٤
١٦٥
١٦٦
١٦٧
١٦٨
١٦٩
١٧٠
١٧١
١٧٢
١٧٣
١٧٤
١٧٥
١٧٦
١٧٧
١٧٨
١٧٩
١٨٠
١٨١
١٨٢
١٨٣
١٨٤
١٨٥
١٨٦
١٨٧
١٨٨
١٨٩
١٩٠
١٩١
١٩٢
١٩٣
١٩٤
١٩٥
١٩٦
١٩٧
١٩٨
١٩٩
٢٠٠
٢٠١
٢٠٢
٢٠٣
٢٠٤
٢٠٥
٢٠٦
٢٠٧
٢٠٨
٢٠٩
٢١٠
٢١١
٢١٢
٢١٣
٢١٤
٢١٥
٢١٦
٢١٧
٢١٨
٢١٩
٢٢٠
٢٢١
٢٢٢
٢٢٣
٢٢٤
٢٢٥
٢٢٦
٢٢٧
٢٢٨
٢٢٩
٢٣٠
٢٣١
٢٣٢
٢٣٣
٢٣٤
٢٣٥
٢٣٦
٢٣٧
٢٣٨
٢٣٩
٢٤٠
٢٤١
٢٤٢
٢٤٣
٢٤٤
٢٤٥
٢٤٦
٢٤٧
٢٤٨
٢٤٩
٢٥٠
٢٥١
٢٥٢
٢٥٣
٢٥٤
٢٥٥
٢٥٦
٢٥٧
٢٥٨
٢٥٩
٢٦٠
٢٦١
٢٦٢
٢٦٣
٢٦٤
٢٦٥
٢٦٦
٢٦٧
٢٦٨
٢٦٩
٢٧٠
٢٧١
٢٧٢
٢٧٣
٢٧٤
٢٧٥
٢٧٦
٢٧٧
٢٧٨
٢٧٩
٢٨٠
٢٨١
٢٨٢
٢٨٣
٢٨٤
٢٨٥
٢٨٦
٢٨٧
٢٨٨
٢٨٩
٢٩٠
٢٩١
٢٩٢
٢٩٣
٢٩٤
٢٩٥
٢٩٦
٢٩٧
٢٩٨
٢٩٩
٣٠٠
٣٠١
٣٠٢
٣٠٣
٣٠٤
٣٠٥
٣٠٦
٣٠٧
٣٠٨
٣٠٩
٣١٠
٣١١
٣١٢
٣١٣
٣١٤
٣١٥
٣١٦
٣١٧
٣١٨
٣١٩
٣٢٠
٣٢١
٣٢٢
٣٢٣
٣٢٤
٣٢٥
٣٢٦
٣٢٧
٣٢٨
٣٢٩
٣٣٠
٣٣١
٣٣٢
٣٣٣
٣٣٤
٣٣٥
٣٣٦
٣٣٧
٣٣٨
٣٣٩
٣٤٠
٣٤١
٣٤٢
٣٤٣
٣٤٤
٣٤٥
٣٤٦
٣٤٧
٣٤٨
٣٤٩
٣٥٠
٣٥١
٣٥٢
٣٥٣
٣٥٤
٣٥٥
٣٥٦
٣٥٧
٣٥٨
٣٥٩
٣٦٠
٣٦١
٣٦٢
٣٦٣
٣٦٤
٣٦٥
٣٦٦
٣٦٧
٣٦٨
٣٦٩
٣٧٠
٣٧١
٣٧٢
٣٧٣
٣٧٤
٣٧٥
٣٧٦
٣٧٧
٣٧٨
٣٧٩
٣٨٠
٣٨١
٣٨٢
٣٨٣
٣٨٤
٣٨٥
٣٨٦
٣٨٧
٣٨٨
٣٨٩
٣٩٠
٣٩١
٣٩٢
٣٩٣
٣٩٤
٣٩٥
٣٩٦
٣٩٧
٣٩٨
٣٩٩
٤٠٠
٤٠١
٤٠٢
٤٠٣
٤٠٤
٤٠٥
٤٠٦
٤٠٧
٤٠٨
٤٠٩
٤١٠
٤١١
٤١٢
٤١٣
٤١٤
٤١٥
٤١٦
٤١٧
٤١٨
٤١٩
٤٢٠
٤٢١
٤٢٢
٤٢٣
٤٢٤
٤٢٥
٤٢٦
٤٢٧
٤٢٨
٤٢٩
٤٣٠
٤٣١
٤٣٢
٤٣٣
٤٣٤
٤٣٥
٤٣٦
٤٣٧
٤٣٨
٤٣٩
٤٤٠
٤٤١
٤٤٢
٤٤٣
٤٤٤
٤٤٥
٤٤٦
٤٤٧
٤٤٨
٤٤٩
٤٥٠
٤٥١
٤٥٢
٤٥٣
٤٥٤
٤٥٥
٤٥٦
٤٥٧
٤٥٨
٤٥٩
٤٦٠
٤٦١
٤٦٢
٤٦٣
٤٦٤
٤٦٥
٤٦٦
٤٦٧
٤٦٨
٤٦٩
٤٧٠
٤٧١
٤٧٢
٤٧٣
٤٧٤
٤٧٥
٤٧٦
٤٧٧
٤٧٨
٤٧٩
٤٨٠
٤٨١
٤٨٢
٤٨٣
٤٨٤
٤٨٥
٤٨٦
٤٨٧
٤٨٨
٤٨٩
٤٩٠
٤٩١
٤٩٢
٤٩٣
٤٩٤
٤٩٥
٤٩٦
٤٩٧
٤٩٨
٤٩٩
٥٠٠
٥٠١
٥٠٢
٥٠٣
٥٠٤
٥٠٥
٥٠٦
٥٠٧
٥٠٨
٥٠٩
٥١٠
٥١١
٥١٢
٥١٣
٥١٤
٥١٥
٥١٦
٥١٧
٥١٨
٥١٩
٥٢٠
٥٢١
٥٢٢
٥٢٣
٥٢٤
٥٢٥
٥٢٦
٥٢٧
٥٢٨
٥٢٩
٥٣٠
٥٣١
٥٣٢
٥٣٣
٥٣٤
٥٣٥
٥٣٦
٥٣٧
٥٣٨
٥٣٩
٥٤٠
٥٤١
٥٤٢
٥٤٣
٥٤٤
٥٤٥
٥٤٦
٥٤٧
٥٤٨
٥٤٩
٥٥٠
٥٥١
٥٥٢
٥٥٣
٥٥٤
٥٥٥
٥٥٦
٥٥٧
٥٥٨
٥٥٩
٥٦٠
٥٦١
٥٦٢
٥٦٣
٥٦٤
٥٦٥
٥٦٦
٥٦٧
٥٦٨
٥٦٩
٥٧٠
٥٧١
٥٧٢
٥٧٣
٥٧٤
٥٧٥
٥٧٦
٥٧٧
٥٧٨
٥٧٩
٥٨٠
٥٨١
٥٨٢
٥٨٣
٥٨٤
٥٨٥
٥٨٦
٥٨٧
٥٨٨
٥٨٩
٥٩٠
٥٩١
٥٩٢
٥٩٣
٥٩٤
٥٩٥
٥٩٦
٥٩٧
٥٩٨
٥٩٩
٦٠٠
٦٠١
٦٠٢
٦٠٣
٦٠٤
٦٠٥
٦٠٦
٦٠٧
٦٠٨
٦٠٩
٦١٠
٦١١
٦١٢
٦١٣
٦١٤
٦١٥
٦١٦
٦١٧
٦١٨
٦١٩
٦٢٠
٦٢١
٦٢٢
٦٢٣
٦٢٤
٦٢٥
٦٢٦
٦٢٧
٦٢٨
٦٢٩
٦٣٠
٦٣١
٦٣٢
٦٣٣
٦٣٤
٦٣٥

ان التحريم لما لم يكن مقصودا بالامر لم يعتد لا من
حيث انه يفوت الامر فاذا لم يفوته كان مكرها
كالامر بالقيام ليس نهى عن القعود فصد حتى
اذا قعد ثم قام لا تفسد صلواته ولكنه يكره
وعلى هذا القول يحتمل ان يكون مقتضيا في
ضده اثبات استحبابه تكون في القوة كالواجب ولهذا
قلنا ان المحرم لما نهى عن لبس الخيط كان من

فصل

في بيان أسباب الشرايع اعلم ان اصول
 الدين وفروعه مشروعة باسباب جعلها
 الشرع اسبابا لافعالها كالحي بالبيت والصوم

[illegible]

سبب لانه
دربار دیگر بشکوه والیه
فان الیه ای کالایم فی اسبب
اولا والی الاول و سبب الایام
السخری والی الثانی و سبب
فلسف ابوزید فخر الاسلام
سای صفا کی کاجیل بنو
المنطقا بالیبت فان الکلیت
سبب و سبب الخراج و التبارک
و قال و سبب علی ان من الخلیف
والا خلافت و سبب و سبب و سبب
و سبب و سبب و سبب و سبب و سبب

تقتل الخطار والبعين ويخونوننا المتجمل
الخطور المحضين سبباً تقتل العمل والبعين
النفوس لان الكفاية دارق بين
والصوم والعبادة لانها تفرق بين
على الجانية فيستدعي سبباً انقضا
بالخطر والاداءات مثل
الاظهار عما يباح من حيث
يلاقي فعل نفسه الذي يحوط
المنع كما على الصوم والعبادة
المنع كما على الصوم والعبادة

بالشهر والصلوة باوقاتهما والعقوبات باسبابها
والكفاية التي هي دائرة بين العبادة والعقوبة
بما يضاف اليه من سبب متروك بين الخطر
والا بالحق والمعاملات بتعلق البقاء المقدور
بتعاطيها والاميان بالايان الدالة على حدوث
العالم وانما الامر لا لزوم اداء ما وجب علينا
بسببه السابق كالبيع يجب به الثمن ثم يطالب
بالاداء ودلالة هذا الاصل اجماعهم على وجوب
الصلوة على النائم والمجنون والمغنى عليه
اذ لم يزد المجنون والاعفاء على يوم وليلة وانما
يعرف السبب بنسبة الحكم اليه وتعلقه به

والتعريف من سبب الصوم والعبادة
بما يضاف اليه من سبب متروك بين الخطر
والا بالحق والمعاملات بتعلق البقاء المقدور
بتعاطيها والاميان بالايان الدالة على حدوث
العالم وانما الامر لا لزوم اداء ما وجب علينا
بسببه السابق كالبيع يجب به الثمن ثم يطالب
بالاداء ودلالة هذا الاصل اجماعهم على وجوب
الصلوة على النائم والمجنون والمغنى عليه
اذ لم يزد المجنون والاعفاء على يوم وليلة وانما
يعرف السبب بنسبة الحكم اليه وتعلقه به

بالايات
سبباً مقتضياً الى كونه سبباً في دفعه
عنه عطف على قوله ان اصول الدين وروعه مشروعة بالاسباب ١٢
اي الخطاب رد الفعل فان قال قائل

وكسب فلان الا ان المضاف حادثة بالمضاف ان يكون
المضاف اليه سبباً للمضاف وان يكون
المضاف اليه سبباً للمضاف وان يكون
المضاف اليه سبباً للمضاف وان يكون
المضاف اليه سبباً للمضاف وان يكون

[illegible]

الألفاظ المذكورة في باب الأذان من قوله بكرة
أو قد استاء أو لا بأس به وحيث قيل بعيد فذلك
من حكم الوجوب والنفل اسم للزيادة ونوافل
العبادات ذوايد مشروعة لنا لأعليا وحكمة
التي يثاب المرء على فعله ولا يعاقب على تركه و
يضمن بتركه بالشروع عندنا لأن المؤدى صار
لله تعالى مستغلا إليه وهو كالنذر صار لله تسمية
لأنه فعلا ثم وجب لصيانته ابتداء الفعل فلأن يجب
الصيانة ابتداء الفعل بقاءه أو نحو ما الرخص
فانواع أربعة نوعان من الحقيقة أحدهما حق
من الآخر ونوعان من المجاز أحدهما أتم من الآخر

[illegible][illegible]

السلم حتى كانت العينة في المسلم فيه مفسدة
للعقد وكذلك الخمر والميتة سقط حرمتها في
حق المكرة والمضطر أصلا للاستثناء حتى لا يسعها
الصبر عنهما وكذلك الرجل سقط غسله في مدة المسح
أصلا لعدم سرية الحدث إليه وكذلك قصير
الصلوة في حق المسافر رخصة إسقاط عندنا
ولهذا قلنا أن ظهر للمسافر وفجره سواء لا يجتمع
الزيادة عليه وإنما جعلنا إسقاطا محضا استنادا
بدليل الرخصة ومعناها أما الدليل فما روى عن عمر
أنه قال انقصر الصلوة ونحن امنون فقال النبي ص
هذه صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقة

في الصلاة في حق المسافر رخصة إسقاط عندنا
ولهذا قلنا أن ظهر للمسافر وفجره سواء لا يجتمع
الزيادة عليه وإنما جعلنا إسقاطا محضا استنادا
بدليل الرخصة ومعناها أما الدليل فما روى عن عمر
أنه قال انقصر الصلوة ونحن امنون فقال النبي ص
هذه صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقة

في الصلاة في حق المسافر رخصة إسقاط عندنا
ولهذا قلنا أن ظهر للمسافر وفجره سواء لا يجتمع
الزيادة عليه وإنما جعلنا إسقاطا محضا استنادا
بدليل الرخصة ومعناها أما الدليل فما روى عن عمر
أنه قال انقصر الصلوة ونحن امنون فقال النبي ص
هذه صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقة

انقصر الصلوة في حق المسافر رخصة إسقاط عندنا

[illegible]

الرفق في الأقل عدداً وأما ظهر المسافر والمقيم
وأحد في التحديد بين القليل والكثير لا يتحقق سمي
من معنى الرفق وعلى هذا يخرج من نذر الصوم
سنة أن فعل كذا ففعل وهو معسر بخير بين
صوم ثلاثة أيام وبين سنة في قول محمد وهو
رواية عن أبي حنيفة ترحم أنه رجع إليه قبل موته
بثلاثة أيام لأنها مختلفان حكماً أحدهما قربة
مقصودة والثاني كفارة وفي مشلتناهما سواء
فصار كالمدر إذا جنى لزم مولاة الأقل من لا شر
ومن القيمة بخلاف العبد لما قلنا باب

[illegible]

في بيان اقسام الشُّعَر

[illegible]

الباقين بمنزلة العثمان عليا صوريا والمشهد
 الذي علموا بوقوعه في يوم الجمعة في سنة ١٢٠٠
 وهو ما كان من الاحاديث الاصلية في انفسهم
 فصارت ببقائه قوم لا يتوهموا طعنهم على
 الكذب وهم القرن الثاني ومن بعدهم واولئك
 قوم ثقاة ائمة لا يتهنون فصار بشهادتهم
 وتصديقهم بمنزلة المتواتر حتى قال الجصاص
 انه احد قسمي المتواتر وقال ابن ابان يضل جاحد
 ولا يكفر وهو الصحيح عندنا لان المشهور بشهادة
 السلف صار حجة للعمل به بمنزلة المتواتر
 فصحت الزيادة به على كتاب الله تعالى وهو نسخ
 عندنا وذلك مثل زيادة الرحمة والمهجة على الخفين

سید نبی کا ان الفاظ سے بوجب علم تعلیم یافتہ مسلمانوں کو بہت کچھ سیکھنا ہے۔

محکم دلائل سے مزین متنوع و منفرد موضوعات پر مشتمل مفت آن لائن مکتبہ

[illegible]

فقال ان ذلك امر خاص به وجميع سعادته الزام من حيث انه جل على الاستعجال وليس الزام من حيث ان الركن لا يعرف في حقه بشئ الا بعد

الماء ثم يتيمم فهو افضل وفي المعاملات التي تنفك

عن معنى الالتزام كالإكالات والمضاربات

والاذن في التهامه يعتد به كل ميم لعموم

الضرورة الداعية إلى إسقاط سائر الشرائط فان

الآن

الملك

[illegible]

۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام في ليلة القدر
التي هي خير لي من ألف سنة مما
يسعون

وذلك بما يتعلق به الزنوم فشرطه ما في أمم الدي
 الشرط ليصلح أن يكون فيما يتعلق
 الزنوم

دون ما يتعلق بشبه النزوم من المعاملات وانما
 اي دون امور لا يتعلق به النزوم في غير ان
 به النزوم

اعتبر اخبر الفاسق في حل الطعام وحرمة

[illegible]

وهو مطلقا في البحر المسمى ١٢. كجوابا على سؤال في بيان ان الاصل ابطاء الماء وكما يستدل على ذلك الطحاوي في البحر المسمى ١٣. حيث قال في البحر المسمى ١٤. قبح في البحر المسمى ١٥.

بِأَصْلِهَا غَيْرِ مُتَّزَمَةٍ
بِالتَّحْقِيقِ سَهْنَانِي خَيْرٌ مِنْ
مِثَالِكَ لَزُومِ الضَّرُورَةِ
الْإِثْرُ بِلِلسْتِغْنَانِ
أَعْتَبْتُ بِمِثَالِكَ لَزُومِ الضَّرُورَةِ
بِالْمُتَّزَعِ مِنَ الْخَيْرِ
أَعْتَبْتُ بِمِثَالِكَ لَزُومِ الضَّرُورَةِ
بِالْمُتَّزَعِ مِنَ الْخَيْرِ

يقبلوا في الدنيا في ملك
منهم القسم في تقسيم آه بخلاف الدنيا

ای جز قتل

عن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «العدل في الدين والعدل في الدنيا والعدل في الآخرة»

فَيَقُولُ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ أَوْفِ بِوَعْدِكَ إِلَى الْقَوْمِ
فَوَدَّ أَنْ يَنْقُصَهُ اللَّهُ لَعَلَّ يُفْهَمُ

24/10/2019

[illegible]

الحديث يعني ليس من رتبة الحديث بل من رتبة العلم
الناس على ما يجب ان يقف عليه في رتبة العلم
العلماء في رتبة العلم بل من رتبة العلم
الناس على ما يجب ان يقف عليه في رتبة العلم

طهارة الماء ونجاسته اذا تأيد باكثر الراي
لان ذلك امر خاص لا يستقيم تلقيه من
جهة العُدول فوجب التحري في خبر الضرورة
وكونه مع الفسق اهلا للشهادة وانتفاء
التهمة حيث يلزمه بخبر ما يلزم غيره
الا ان هذه الضرورة غير ملزمة لان العمل
بالاصل ممكن وهوان الماء طاهر في الاصل
فلم يجعل الفسق هذرا ولا ضرورة في المصير
الى روايته في امور الدين اصلا لان العُدول
من الرواة كثرة وبهم غلبة فلا يصار اليه
بالتحري واما صاحب الهوى فالمنهج المختار

نجات الامور الدينية كما لا يقبل خبر الكافر
من امور الدين كما لا يقبل خبر الكافر
من امور الدين كما لا يقبل خبر الكافر
من امور الدين كما لا يقبل خبر الكافر

هذا هو المنهج المختار

وهو التمسك بالاصل في الامور الدينية
والاعتماد على الرواة المعتبرين
والاجتناب عن الرواة المشكوكين
والاعتماد على الرواة المعتبرين

[illegible]

[illegible]

مه ريقا بل خبر الجمول الذي لم يقابل برد ولا قبول لان خبره لا يجيب العمل ومذ لا يوجد فيه استقامه

س والزوج بن شرواح لا يثبت بغيره الكركي الضعيف ١٢

قوت علی ابن مسعود اولیہ

[illegible]

صه بان اسند الی الامام علی بن ابی طالب و الاصل الاول انکره لخصا و لیس فی ذلک سے ای سقوط الامر - اسی

تولیش راجہ قصص قہر الاویج من کی بیارادہ کال غلطہ شہی مہد

[illegible]

فقد لا يوجب جرحاً بان قال حدثنا فلان كذا
من كذا رواية ولم يسم بذلك اسمه و
قال مختلفان عن فلان
شئ منها و
التقصيب نقويت دادن کرده
فوقش را بر ختم ۱۲

في المعارضة وهذه الحجج
من الكتاب والسنة لا يتصور
وضعا ولا تناقضا لان ذلك
يقال الله عن ذلك وانما يقع
لجملنا بالناس من المنسوخ
بين الايتين المصير الى السب
المصير الى القياس واقوالهم
في الحجج ان امكن لان التعارض
المحتين متناقضين لان دفاع كل
بالاخرى فيجب المصير الى ما
وعند تعذر المصير اليه
بالاخرى فيجب المصير الى ما

٤٩ وذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم قد قال في الحديث ان من لم يترك ما كان عليه من العادات لم يترك ما كان عليه من العقائد

كما في سؤر الجمار لما تعارضت الدلائل ولم يصل
كل ما موصوله أي كالتعريف الذي ثبت في سؤر
الجمار وهو سؤر الذي كثر في سؤر الجمار على المبح فيسبني ان ثبتت نجاسته سؤره واجيب بان
القياس شاهد لأنه لا يصلح لنصب الحكم ابتداء
فيل ان الماء عرف طاهرا في الاصل فلا يتحقق
بالتعارض ولم يزل به الحديث فوجب ضم التمسك
اليه وسبني مشكلا واما اذا وقع التعارض بين
القياسين لم يسقط بالتعارض يجب العمل بالحال
بل يعمل المجتهد بايهما شاء بشهادة قلبه لان
القياس حجة يعمل به اصاب المجتهد الحق به او
اخطا فكان العمل باحدهما وهي حجة اطمان قلبه
اليهم بنور الفراسة اولى من العمل بالحال ثم التعارض
انما يتحقق بين المجتدين يايجاب كل واحد منهما

[illegible][illegible]

بذلك لا يجوز ان يكون
الحال في غير ذلك بل
الحال في غير ذلك بل
الحال في غير ذلك بل
الحال في غير ذلك بل
الحال في غير ذلك بل
الحال في غير ذلك بل
الحال في غير ذلك بل

في ذلك ان النفي متى كان من جنس ما يعرف
بدليله او كان ما يشبهه حاله لكن عرف
ان الراوي اعتمد دليل المعرفة كان مثل الاشياء
والا فلا فالنفي في حديث برهارة ما لا يعرف الا
بظاهر الحال فلم يعارض الاثبات وفي حديث
ميمونة ما يعرف بدليله وهو هيئة الحرم
فوقعت المعارضة وجعل رواية ابن عباس
انه تزوجها وهو محرم اولى من رواية يزيد بن
الاصم لانه لا يعده في الضبط والافتقان وطهارة
الماء وخل الطعام من جنس ما يعرف بدليله
مثل النجاسة والحرمة فيقع التعارض بين الخبرين

ان الراوي لم يورد دليل يعرف
ليس نفي المحرم دليل يعرف
غير ثابت من حيث
عبد بن حماد عن علي بن
كذلك الذي هو في الدليل
الاثبات الذي هو في الدليل
اشتهر الراوي في حديث
دون النجاسة
فوقعت المعارضة
والا فلا فالنفي في
بظاهر الحال فلم
يعارض الاثبات وفي
حديث ميمونة ما
يعرف بدليله وهو
هيئة الحرم فو
قعت المعارضة
وجعل رواية ابن
عباس انه تزوجها
وهو محرم اولى من
رواية يزيد بن
الاصم لانه لا
يعده في الضبط
والافتقان وطهارة
الماء وخل الط
عام من جنس ما
يعرف بدليله
مثل النجاسة
والحرمة فيقع
التعارض بين
الخبرين

من جنس ما يعرف بدليله
كذلك الذي هو في الدليل
اشتهر الراوي في حديث
دون النجاسة
فوقعت المعارضة
والا فلا فالنفي في
بظاهر الحال فلم
يعارض الاثبات وفي
حديث ميمونة ما
يعرف بدليله وهو
هيئة الحرم فو
قعت المعارضة
وجعل رواية ابن
عباس انه تزوجها
وهو محرم اولى من
رواية يزيد بن
الاصم لانه لا
يعده في الضبط
والافتقان وطهارة
الماء وخل الط
عام من جنس ما
يعرف بدليله
مثل النجاسة
والحرمة فيقع
التعارض بين
الخبرين

بيان التفسير وهو بيان الجمل والمشتراك فاما
بيان التفسير نحو التعليق والاستثناء فانما
يصح بشرط الوصل واختلف في خصوص العموم
فقد بنا لا يقع ميزا خيا وعند الشافعي يجوز
فيه التزاخي وهذا بناء على ان العموم مثل الخصوص
يحدنا في ايجاب الحكم قطعا وبعد الخصوص لا
يبقى القطع فكان تغيرا من القطع الى الاحتمال فيبقى
بشرط الوصل وعلى هذا قال علماءنا رحمه
اوصي بخلافه لانسان وبالفض منه لا خرموه
ان الثاني يكون خصوصا للاول ويكون الفض
لثاني وان فصل لم يكن خصوصا للاول بل صار

لا بد من إثبات المساواة
في القيمة لا في الشكل
لأنه لا بد من إثبات
أنه لا فرق بين
الغذاء واللباس
في القيمة بل في الشكل
فإن القيمة هي التي
تحدد المساواة

معارضاً فيكون الفص بينهما واختلفوا في
كيفية عمل الاستثناء أيضاً قال أصحابنا
الاستثناء يمنع التكلم بحكمه بقدر المستثنى
فيكون تكلماً بالباقي بعده وقال الشافعي
الاستثناء يمنع الحكم بطريق المعارضة بمنزلة
دليل الخصوص كما اختلفوا في التعليق بالشرط
على ما سبق فصار عندنا تقدير قوله لفدان
على ألف درهم الأمانة له على تسعمائة وعند
الأمانة فإنها ليست على وعلى هذا اعتبر جد
الكلام في قوله عليه السلام لا يتبعوا الطعام
بالطعام الأسواء بسواء عام في القليل والكثير

لأنه لا بد من إثبات
أنه لا فرق بين
الغذاء واللباس
في القيمة بل في الشكل
فإن القيمة هي التي
تحدد المساواة
لأنه لا بد من إثبات
أنه لا فرق بين
الغذاء واللباس
في القيمة بل في الشكل
فإن القيمة هي التي
تحدد المساواة
لأنه لا بد من إثبات
أنه لا فرق بين
الغذاء واللباس
في القيمة بل في الشكل
فإن القيمة هي التي
تحدد المساواة

الاستثناء يمنع التكلم بحكمه بقدر المستثنى
فيكون تكلماً بالباقي بعده وقال الشافعي
الاستثناء يمنع الحكم بطريق المعارضة بمنزلة
دليل الخصوص كما اختلفوا في التعليق بالشرط
على ما سبق فصار عندنا تقدير قوله لفدان
على ألف درهم الأمانة له على تسعمائة وعند
الأمانة فإنها ليست على وعلى هذا اعتبر جد
الكلام في قوله عليه السلام لا يتبعوا الطعام
بالطعام الأسواء بسواء عام في القليل والكثير

المعارضه ١٢٠
سأى سببر اسب من قولهم عز وجل المصطفى يعني الخليل
المراد به رسل المصطفى المراد به المصطفى صوره لاننا اذا عارض الواسم في بعض الحروف منع الحكم بقبي السام والاعلى الي

[illegible][illegible]

[illegible]

الحاجة الى البيان يدل على البيان مثل سكوت
الصحابة عن تقويم منفعة البدن في ولد المغرور
ومنه ما يثبت ضرورة دفع الغرور مثل سكوت
الشفيع وسكوت المولى حين يرى عبده يبيع
ويشتري ومنه ما يثبت ضرورة كثرة الكلام
مثل قول علماء سارح فيمن قال له على مائة و
درهم او مائة وقفير حنطة ان العطف جعل
بيانا للادول وقال الشافعي رح القول قوله في بيان
المائة كما قال له على مائة ثوبت قلنا ان حذف
المعطوف عليه متعارف ضرورة كثرة العدد
وطول الكلام وذلك فيما يثبت وجوبه في الزمة

[illegible][illegible]

ثَبَّتْ نَصَابَكُمْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى خُلِدَ فِيهَا أَبَدًا
وَدَلَالَةُ كَسَائِرِ الشَّرَائِعِ الَّتِي قَبِضَ عَلَيْهَا رَسُولُ
اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالشَّرْطُ التَّكَيُّمُ مِنْ عَقْدِ الْقَلْبِ
عِنْدَ نَادُونَ التَّكَيُّمِ مِنَ الْفِعْلِ خِلَافًا لِلْمَعْتَزِلَةِ
وَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْجُمْهُورِ أَنَّ الْقِيَامَ لَا يَصْلُحُ
نَاسِخًا وَكَذَلِكَ الْأَجْمَاعُ عِنْدَ أَكْثَرِهِمْ لَا يَنْسَخُ
الْأَجْمَاعُ عِبَارَةً عَنْ أَجْمَاعِ الْأَسْرَاءِ وَلَا مَدْخُلٌ
لِلرَّأْيِ فِي مَعْرِفَةِ نَهَايَةِ وَقْتِ الْحَسَنِ وَالْقَبْرِ فِي
الشَّيْءِ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى وَأَمَّا يَجُوزُ الشُّعْهُ بِالْكِتَابِ
وَالسُّنَنِ وَيَجُوزُ شُعْهُ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ عِنْدَ بَعْضِ
قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَنَّهُ يَكُونُ

ثبت نصا كما في قوله تعالى خلدن فيها أبدا
ودلالة كسائر الشرايع التي قبض عليها رسول
الله عليه السلام والشرط التمكن من عقد القلب
عندنا دون التمكن من الفعل خلافا للمعتزلة
وإلا خلاف بين الجمهور أن القياس لا يصلح
ناشئا وكذلك إجماع عند أكثرهم أن
إجماع عبارة عن اجتماع الأصوات ولا مدخل
للرأي في معرفة نهاية وقت الحسن والقبح في
الشيء عند الله تعالى وإنما يجوز السمع بالكتاب
والسنة ويجوز شئ أخذنا بالآخر عندنا
قال الشافعي رحمه الله لا يجوز لأنه يكون

9. 2

مدرجة الى الطعن ^{له} وانا نقول النسخ بيان مدة
الحكم وجائز للرسول ^{مع} بيان مدة حكم الكتاب
فقد بعث مبينا وجائزا ان يتولى الله تعالى
بيان ما اجره على لسان رسوله ويجوز نسخ التذ
والحكم جميعا ويجوز نسخ احدهما دون الاخر
لان للنظم حكمين جواز الصلوة وما هو قائم
بمعنى صيغته وكل واحد منهما مقصود بنفسه
فاحتمل بيان المدة والوقت والزيادة على النص
نسخ عندنا خلافا للشافعي رحمه الله لان الزيادة
يصير اصل المشروع بعض الحق وما للبعض
حكم الوجود فيلحق بحقه تعالى لانه

[illegible][illegible]

في حال عدم إكمالها في كل مرة

أدبوا من القرآن... لا يقبل الوصف بالتجزي حتى أن المظاهر إذا مرض بعد ما صام شهرا فاطم ثلاثين مسكينا لم يجزه فكانت الزيادة نسخا من حيث المعنى ولهذا لم يجعل علما وإنما رجعهم الله قراءة الفاتحة ركنا في الصلوة بخبر الواحد لأنه زيادة على النص وأبو زيادة النفي جذا في زيادة البكر وزيادة الطهارة شرط في طواف الزيادة وزيادة صفة الأيمان في رتبة الكفارة بخبر الواحد والقياس والذي يتصل بالسنة أفعال رسول الله عليه السلام وهي أربعة أقسام مباحة ومستحب وواجب وفرض وفيها قسم

لا يقبل الوصف بالتجزي حتى أن المظاهر إذا مرض بعد ما صام شهرا فاطم ثلاثين مسكينا لم يجزه فكانت الزيادة نسخا من حيث المعنى ولهذا لم يجعل علما وإنما رجعهم الله قراءة الفاتحة ركنا في الصلوة بخبر الواحد لأنه زيادة على النص وأبو زيادة النفي جذا في زيادة البكر وزيادة الطهارة شرط في طواف الزيادة وزيادة صفة الأيمان في رتبة الكفارة بخبر الواحد والقياس والذي يتصل بالسنة أفعال رسول الله عليه السلام وهي أربعة أقسام مباحة ومستحب وواجب وفرض وفيها قسم

بما ثبت في الحديث... لا يقبل الوصف بالتجزي حتى أن المظاهر إذا مرض بعد ما صام شهرا فاطم ثلاثين مسكينا لم يجزه فكانت الزيادة نسخا من حيث المعنى ولهذا لم يجعل علما وإنما رجعهم الله قراءة الفاتحة ركنا في الصلوة بخبر الواحد لأنه زيادة على النص وأبو زيادة النفي جذا في زيادة البكر وزيادة الطهارة شرط في طواف الزيادة وزيادة صفة الأيمان في رتبة الكفارة بخبر الواحد والقياس والذي يتصل بالسنة أفعال رسول الله عليه السلام وهي أربعة أقسام مباحة ومستحب وواجب وفرض وفيها قسم

الاجماع لانهم لم يتفقوا
 على قول يسمي ذلك منهم الا انهم
 تركوا لانتقال القديس من البعض
 اليه ليعلموا انهم كانوا
 السابقين لانهم لم يوافقوا
 السابقين لانهم لم يوافقوا
 السابقين لانهم لم يوافقوا
 السابقين لانهم لم يوافقوا

اجتماع الناس في هذا الفصل فقال بعضهم هذا لا
 يكون اجماعا لان موت المخالف لا يبطل قوله
 وعندنا اجماع علماء كل عصر حجة فيما سبق
 فيه الخلاف وفيما لم يسبق لكنه فيما لم يسبق فيه
 الخلاف بمنزلة المشهور من الحديث وفيما سبق
 فيه الخلاف بمنزلة الصحيح من الاحاد واذا انتقل
 اليها اجماع السلف باجماع كل عصر على نقله كان
 في معنى نقل الحديث المتواتر واذا انتقل اليها
 كان كنقل السنة بالاحاد وهو يقين باصله
 لكنه لما انتقل اليها بالاحاد اوجب العمل دون
 العلم وكان مقفيا ما على القياس

اجتماع الناس في هذا الفصل فقال بعضهم هذا لا
 يكون اجماعا لان موت المخالف لا يبطل قوله
 وعندنا اجماع علماء كل عصر حجة فيما سبق
 فيه الخلاف وفيما لم يسبق لكنه فيما لم يسبق فيه
 الخلاف بمنزلة المشهور من الحديث وفيما سبق
 فيه الخلاف بمنزلة الصحيح من الاحاد واذا انتقل
 اليها اجماع السلف باجماع كل عصر على نقله كان
 في معنى نقل الحديث المتواتر واذا انتقل اليها
 كان كنقل السنة بالاحاد وهو يقين باصله
 لكنه لما انتقل اليها بالاحاد اوجب العمل دون
 العلم وكان مقفيا ما على القياس

العلماء في هذا الفصل فقال بعضهم هذا لا
 يكون اجماعا لان موت المخالف لا يبطل قوله
 وعندنا اجماع علماء كل عصر حجة فيما سبق
 فيه الخلاف وفيما لم يسبق لكنه فيما لم يسبق فيه
 الخلاف بمنزلة المشهور من الحديث وفيما سبق
 فيه الخلاف بمنزلة الصحيح من الاحاد واذا انتقل
 اليها اجماع السلف باجماع كل عصر على نقله كان
 في معنى نقل الحديث المتواتر واذا انتقل اليها
 كان كنقل السنة بالاحاد وهو يقين باصله
 لكنه لما انتقل اليها بالاحاد اوجب العمل دون
 العلم وكان مقفيا ما على القياس

العلماء في هذا الفصل فقال بعضهم هذا لا
 يكون اجماعا لان موت المخالف لا يبطل قوله
 وعندنا اجماع علماء كل عصر حجة فيما سبق
 فيه الخلاف وفيما لم يسبق لكنه فيما لم يسبق فيه
 الخلاف بمنزلة المشهور من الحديث وفيما سبق
 فيه الخلاف بمنزلة الصحيح من الاحاد واذا انتقل
 اليها اجماع السلف باجماع كل عصر على نقله كان
 في معنى نقل الحديث المتواتر واذا انتقل اليها
 كان كنقل السنة بالاحاد وهو يقين باصله
 لكنه لما انتقل اليها بالاحاد اوجب العمل دون
 العلم وكان مقفيا ما على القياس

على الأصل من عدمه ثم انما هو القياس على ما هو عليه في الأصل من عدمه ثم انما هو القياس على ما هو عليه في الأصل من عدمه
 وهو يشتمل على بيان نفس القياس وشرطه
 وتركيبه وحكمه ودفعه أما الأول فالقياس
 هو التقدير لغة يقال قيس النعل بالنعل
 أي قدره به واجعله نظيراً لآخره والفقهاء
 إذا أخذوا حكم الفرع من الأصل سمو ذلك
 قياساً لتقديرهم الفرع بالأصل في الحكم
 والعلة وأما شرطه فإن لا يكون الأصل
 محصوراً بحكمه بنص آخر قبول شهادة
 خزيمة وحده كان حكماً ثبت بالنص اختصاصاً
 به كرام الله وإن لا يكون الأصل معدوماً

عن القياس كإيجاب الطهارة بالقهقهة
في الصلوة وإن يتعدى الحكم الشرعي الثابت
بالنص تبعينه إلى فرع هو نظيره ولا ينفرد فيه
فلا يستقيم التعليل لإثبات اسم الخمس
لسائر الأشرية لأنه ليس بحكم شرعي ولا لصحة
ظهار الذي لكونه تغييرا للجرمة المتناهية
بالكفارة في الأصل إلى طلاقها في الفرع عن
الغاية ولا لتعدية الحكم من الناسي في الفطر
إلى المكروه والخاطي لأن عذرهما دون عذره
فكان تعديته إلى ما ليس بنظر ولا بشرط
الإيمان في برقية كفارة اليمين والظهار

بسم الله الرحمن الرحيم في تفسير النصوص الشرعية

في مصف الصدقات لأنه تعدية الى مافيه
نص بتعديده والشرط الرابع ان يبقى حكمه
الاصل بعد التعليل على ما كان قبله لان
تغير حكم النص في نفسه بالرأى باطل كما
ابطلناه في المروع وانما خصصنا القليل من
قوله عليه السلام لا يتبعو الطعام بالطعام الا
سواء بسواء لان استثناء حالة التباوي دل
على عموم صدره في الاخوة الا في الكسوة
فصار التغير بالنص مباحا للتعليل لا بغيره
وكذلك جواز الاستبدال في باب الزكاة ثبت
بالنص لا بالتعليل لان الامر بالخيار ما وجد

في مصف الصدقات لأنه تعدية الى مافيه
نص بتعديده والشرط الرابع ان يبقى حكمه
الاصل بعد التعليل على ما كان قبله لان
تغير حكم النص في نفسه بالرأى باطل كما
ابطلناه في المروع وانما خصصنا القليل من
قوله عليه السلام لا يتبعو الطعام بالطعام الا
سواء بسواء لان استثناء حالة التباوي دل
على عموم صدره في الاخوة الا في الكسوة
فصار التغير بالنص مباحا للتعليل لا بغيره
وكذلك جواز الاستبدال في باب الزكاة ثبت
بالنص لا بالتعليل لان الامر بالخيار ما وجد

في مصف الصدقات لأنه تعدية الى مافيه
نص بتعديده والشرط الرابع ان يبقى حكمه
الاصل بعد التعليل على ما كان قبله لان
تغير حكم النص في نفسه بالرأى باطل كما
ابطلناه في المروع وانما خصصنا القليل من
قوله عليه السلام لا يتبعو الطعام بالطعام الا
سواء بسواء لان استثناء حالة التباوي دل
على عموم صدره في الاخوة الا في الكسوة
فصار التغير بالنص مباحا للتعليل لا بغيره
وكذلك جواز الاستبدال في باب الزكاة ثبت
بالنص لا بالتعليل لان الامر بالخيار ما وجد

في مصف الصدقات لأنه تعدية الى مافيه
نص بتعديده والشرط الرابع ان يبقى حكمه
الاصل بعد التعليل على ما كان قبله لان
تغير حكم النص في نفسه بالرأى باطل كما
ابطلناه في المروع وانما خصصنا القليل من
قوله عليه السلام لا يتبعو الطعام بالطعام الا
سواء بسواء لان استثناء حالة التباوي دل
على عموم صدره في الاخوة الا في الكسوة
فصار التغير بالنص مباحا للتعليل لا بغيره
وكذلك جواز الاستبدال في باب الزكاة ثبت
بالنص لا بالتعليل لان الامر بالخيار ما وجد

الصلحية على ما كان قبله وهذا تبين ان اللوم

في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء

اي يصير لهم بعاقبته اولاً

بعض ما صار صدقة وذلك بعد الاشارة الى الله تعالى

فصاروا على التحقيق مصارف باعتبار الحاجة

وهذه الاسماء استجاب الحاجة يوم جعلتهم

للزكاة منزلة الكعبة للصلوة وكلها قبله

للصلوة وكل جزء منها قبله

علما على حكم النص مما اشتمل عليه النص وجعل

الفرع نظيره في حكمه بوجوه فيه وهو الوصف

الصالح المعدل بظهور اثره في جنس الحكم المعلن

واحد من هذه الوجوه انما الصدقات للفقراء والمساكين والمحتاجين

فان الصدقات هي ما كان قبله من الصدقات

فان الصدقات هي ما كان قبله من الصدقات

فان الصدقات هي ما كان قبله من الصدقات

فان الصدقات هي ما كان قبله من الصدقات

فان الصدقات هي ما كان قبله من الصدقات

فان الصدقات هي ما كان قبله من الصدقات

فان الصدقات هي ما كان قبله من الصدقات

في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين والمحتاجين

فان الصدقات هي ما كان قبله من الصدقات

فلا نهايت بحقيقة الصلوة فلها صلواتها لمررت التوجه إليها ولذا كان عليها أي اللعنة قبله وكل من جهر منها أي اللعنة قبله كذلك جميع
الصلوات المذكورة بأن يكون لها مصارف ومصارف فظهر أن جميع النقص بيان المصارف والتعظيم لا يتغيره وب
الصلوات المذكورة بأن يكون لها مصارف ومصارف فظهر أن جميع النقص بيان المصارف والتعظيم لا يتغيره وب

به ونفني بصلاح الوصف ملائمته وهو ان
يكون على موافقة العلة المنقولة عن رسول
الله عليه السلام وعن السلف كقولنا في
الثيب الصغيرة انها تزوج كرها لانها صغيرة
فاشبهت البكر فهذا تعليل بوصف ملائم
لان الصغر مؤثر في ولاية المناكح لما يتصل به
من العجز تأثير الطواف لما يتصل به من الضرو
في الحكم المعلن به في قوله عليه السلام الهزة
ليست بنجسة انما هي من الطوافين والطوافات
عليكم ولا يصح العمل بالوصف قبل الملاممة
لانها اظهر شرعي واذا ثبت الملاممة لم يجب

الصلوات المذكورة بأن يكون لها مصارف ومصارف فظهر أن جميع النقص بيان المصارف والتعظيم لا يتغيره وب
الصلوات المذكورة بأن يكون لها مصارف ومصارف فظهر أن جميع النقص بيان المصارف والتعظيم لا يتغيره وب

الصلوات المذكورة بأن يكون لها مصارف ومصارف فظهر أن جميع النقص بيان المصارف والتعظيم لا يتغيره وب
الصلوات المذكورة بأن يكون لها مصارف ومصارف فظهر أن جميع النقص بيان المصارف والتعظيم لا يتغيره وب

العمل به لا بعد العدالة عندنا في الاستحسان
 لانه يحتمل الرد مع قيام المصلحة فيتغرف
 صحته بظهور اثره في موضع من المواضع
 كاثرة الصغرى ولاية المال وهو نظير صدق
 الشاهد يتغرف بظهور اثر دينه في موضع
 عن طعاطى محظور دينه ولما صارت العلة
 عندنا على باثرها قد مناعا على القياس الاستحسان
 الذى هو القياس الحفى اذا قوى اثره وقدمنا
 القياس لصحة اثره الباطن على الاستحسان
 الذى ظهر اثره وخفى فسادها لان العبرة
 لقوة الاثر وصحته دون الظهور وبيان الثانى

ان العمل به لا بعد العدالة عندنا في الاستحسان
 لانه يحتمل الرد مع قيام المصلحة فيتغرف
 صحته بظهور اثره في موضع من المواضع
 كاثرة الصغرى ولاية المال وهو نظير صدق
 الشاهد يتغرف بظهور اثر دينه في موضع
 عن طعاطى محظور دينه ولما صارت العلة
 عندنا على باثرها قد مناعا على القياس الاستحسان
 الذى هو القياس الحفى اذا قوى اثره وقدمنا
 القياس لصحة اثره الباطن على الاستحسان
 الذى ظهر اثره وخفى فسادها لان العبرة
 لقوة الاثر وصحته دون الظهور وبيان الثانى

هذا هو العمل به لا بعد العدالة عندنا في الاستحسان

ان العمل به لا بعد العدالة عندنا في الاستحسان
 لانه يحتمل الرد مع قيام المصلحة فيتغرف
 صحته بظهور اثره في موضع من المواضع
 كاثرة الصغرى ولاية المال وهو نظير صدق
 الشاهد يتغرف بظهور اثر دينه في موضع
 عن طعاطى محظور دينه ولما صارت العلة
 عندنا على باثرها قد مناعا على القياس الاستحسان
 الذى هو القياس الحفى اذا قوى اثره وقدمنا
 القياس لصحة اثره الباطن على الاستحسان
 الذى ظهر اثره وخفى فسادها لان العبرة
 لقوة الاثر وصحته دون الظهور وبيان الثانى

عنه والذاتنا مع حكم النسخ بالاعتدال لما ذكره التعليل بطريق الكمال من ضرورة فروعهم بهذا التعليل الذي لم يكن ثابتاً ١٢
١٤ انتهى مع وجه الاستدلال بما ذكره من حقيقة

لا يستغرق محله فاعلم ان كيد باه مستجاب ٢٢ ت ١١ بالكلية

١٢
وهو ان السائل اذا كان
على وجه الاستفهام
الذي يوجب العلة فان
القول بان العلة لا يوجب
القول بان العلة لا يوجب
القول بان العلة لا يوجب
القول بان العلة لا يوجب

وهو ان السائل اذا كان
على وجه الاستفهام
الذي يوجب العلة فان
القول بان العلة لا يوجب
القول بان العلة لا يوجب
القول بان العلة لا يوجب
القول بان العلة لا يوجب

وعلى كل واحد من القسمين حد و يجب من الدفع اما
وجه دفع العلة الطردية فاربعية القبول
بموجب العلة ثم الممانعة ثم بيان فسما
الوضع ثم المناقضة اما القول بموجب
العلة فالترام ما يلزمه العلة بتعليقه وذلك
مثل قولهم في صوم رمضان انه صوم
فرض فلا يتأدى الا بتعيين النية فيقال لهم
عندنا لا يصح الا بتعيين النية وانما يجوز
باطلاق النية على انه تعيين واما الممانعة
فهي اربعة اوجه ممانعة في نفس الوصف
وفي صلاح الحكم وفي نفس الحكم وفي

وهو ان السائل اذا كان
على وجه الاستفهام
الذي يوجب العلة فان
القول بان العلة لا يوجب
القول بان العلة لا يوجب
القول بان العلة لا يوجب
القول بان العلة لا يوجب

سواء في علة او في الحكم او في نفس الحكم او في نفس الوصف

سواء في علة او في الحكم او في نفس الحكم او في نفس الوصف

وهو ان السائل اذا كان على وجه الاستفهام الذي يوجب العلة فان القول بان العلة لا يوجب القول بان العلة لا يوجب القول بان العلة لا يوجب

وهو ان السائل اذا كان على وجه الاستفهام الذي يوجب العلة فان القول بان العلة لا يوجب القول بان العلة لا يوجب القول بان العلة لا يوجب

الى الوصف واما فساد الوضع فمثل تعليكه
لا يجاب الفرقه باسلام احد الزوجين ولا بقاء
النكاح مع امرئ اذا احدث ما فانه فاسد في الوضع
لان الاسلام لا يصلح قاطعة للحق والردة
لا تصلح عفو واما المناقضة فمثل قولهم في
الوضوء والتيمم اهما طهارتان فكيف افرقتا
في النية قلنا هذا ينتقض بغسل الثوب والبدن
عن نجاسة فيضطر الى بيان وجه المسئلة وهو
الوضوء طهر غير حكيم لانه لا يعقل في الحمل نجاسة
فكان كالتيمة بشرط النية ليتحقق التعبد فلهذا
الوجه تلجى اصحاب الطرد الى القول بالتأثير

وأما العلل الماثرة فليس للسائل فيها بعد المانع
العارضه لانها لا تحمل المناقضة وفساد
الوضع بعد ما ظهر اثرها بالكتاب والسنة او
الاجماع لكنه اذا تصور مناقضة يجب دفعه
من وجه اربعة كما نقول في الخارج من غير
السبيلين انه نجس خارج من بدن الانسان فكان
حدثا كالبول فيورد عليه ما اذا لم يسئل فذفعه
او لا بالوصف وهو انه ليس نجس لان تحت
كل جلدة رطوبة وفي كل عرق دم فاذا اثر الجلد
كان ظاهرا لا خارجا ثم بالمعنى الثابت بالوصف
بذلك انه وهو وجوب غسل ذلك الموضع للتطهير

فان قيل ان العلل الماثرة فليس للسائل فيها بعد المانع
العارضه لانها لا تحمل المناقضة وفساد
الوضع بعد ما ظهر اثرها بالكتاب والسنة او
الاجماع لكنه اذا تصور مناقضة يجب دفعه
من وجه اربعة كما نقول في الخارج من غير
السبيلين انه نجس خارج من بدن الانسان فكان
حدثا كالبول فيورد عليه ما اذا لم يسئل فذفعه
او لا بالوصف وهو انه ليس نجس لان تحت
كل جلدة رطوبة وفي كل عرق دم فاذا اثر الجلد
كان ظاهرا لا خارجا ثم بالمعنى الثابت بالوصف
بذلك انه وهو وجوب غسل ذلك الموضع للتطهير

فان قيل ان العلل الماثرة فليس للسائل فيها بعد المانع
العارضه لانها لا تحمل المناقضة وفساد
الوضع بعد ما ظهر اثرها بالكتاب والسنة او
الاجماع لكنه اذا تصور مناقضة يجب دفعه
من وجه اربعة كما نقول في الخارج من غير
السبيلين انه نجس خارج من بدن الانسان فكان
حدثا كالبول فيورد عليه ما اذا لم يسئل فذفعه
او لا بالوصف وهو انه ليس نجس لان تحت
كل جلدة رطوبة وفي كل عرق دم فاذا اثر الجلد
كان ظاهرا لا خارجا ثم بالمعنى الثابت بالوصف
بذلك انه وهو وجوب غسل ذلك الموضع للتطهير

فان قيل ان العلل الماثرة فليس للسائل فيها بعد المانع
العارضه لانها لا تحمل المناقضة وفساد
الوضع بعد ما ظهر اثرها بالكتاب والسنة او
الاجماع لكنه اذا تصور مناقضة يجب دفعه
من وجه اربعة كما نقول في الخارج من غير
السبيلين انه نجس خارج من بدن الانسان فكان
حدثا كالبول فيورد عليه ما اذا لم يسئل فذفعه
او لا بالوصف وهو انه ليس نجس لان تحت
كل جلدة رطوبة وفي كل عرق دم فاذا اثر الجلد
كان ظاهرا لا خارجا ثم بالمعنى الثابت بالوصف
بذلك انه وهو وجوب غسل ذلك الموضع للتطهير

[illegible]

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

فلا يتأدى الابتغين النية كصوم القضاء فقلنا
لما كان صوما فرضا استغنى عن تعيين النية
بعد تعيينه كصوم القضاء لكنه انما يتعين
بعد الشرع وهذا تعين قبل الشرع وقد قلب
العلة من وجه آخر وهو ضعيف مثاله قوله هذه
عبادة لا تمضي في فسادها فوجب ان لا يلزم بالشرع
كالوضوء فيقال له ولما كان كذلك وجب ان
يستوى فيه عمل النذر والشرع كالوضوء
وهو ضعيف من وجوه القلب لانه لما جاء بحكم
اخر ذهبت المناقضة ولان المقصود من الكلام
معناه والاستواء مختلف في المعنى بثبوت من

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

ان يقول القياس لتعديدية حكم الاصل دون
 تغييره وحكم الاصل وقف مما يحتمل الرد والفسخ
 وانت في الفرع تبطل اصلا مما لا يحتمل الفسخ
 فصل
 في الترجيح واذا قامت المعارضة
 كان السبيل فيه الترجيح وهو عبارة عن فضل
 احد المشلين على الآخر وصفه حتى قالوا ان القياس
 لا يترجح بقياس اخر وكذلك الكتاب والسنة
 وانما يترجح البعض على البعض بقوة فيه وكذلك صاحب
 الجراحات لا يترجح على صاحب جراحة واجتهدة
 والذي يقع به الترجيح اربعة الترجيح بقوة الاشهر
 لان الاشهر معنى في الحجية فمما قوي كان اول

ان يقول القياس لتعديدية حكم الاصل دون
 تغييره وحكم الاصل وقف مما يحتمل الرد والفسخ
 وانت في الفرع تبطل اصلا مما لا يحتمل الفسخ
 فصل
 في الترجيح واذا قامت المعارضة
 كان السبيل فيه الترجيح وهو عبارة عن فضل
 احد المشلين على الآخر وصفه حتى قالوا ان القياس
 لا يترجح بقياس اخر وكذلك الكتاب والسنة
 وانما يترجح البعض على البعض بقوة فيه وكذلك صاحب
 الجراحات لا يترجح على صاحب جراحة واجتهدة
 والذي يقع به الترجيح اربعة الترجيح بقوة الاشهر
 لان الاشهر معنى في الحجية فمما قوي كان اول

ان يقول القياس لتعديدية حكم الاصل دون
 تغييره وحكم الاصل وقف مما يحتمل الرد والفسخ
 وانت في الفرع تبطل اصلا مما لا يحتمل الفسخ
 فصل
 في الترجيح واذا قامت المعارضة
 كان السبيل فيه الترجيح وهو عبارة عن فضل
 احد المشلين على الآخر وصفه حتى قالوا ان القياس
 لا يترجح بقياس اخر وكذلك الكتاب والسنة
 وانما يترجح البعض على البعض بقوة فيه وكذلك صاحب
 الجراحات لا يترجح على صاحب جراحة واجتهدة
 والذي يقع به الترجيح اربعة الترجيح بقوة الاشهر
 لان الاشهر معنى في الحجية فمما قوي كان اول

والمراد بالاشهر هو الذي لا يترجح عليه غيره من القياسات

ان يقول القياس لتعديدية حكم الاصل دون
 تغييره وحكم الاصل وقف مما يحتمل الرد والفسخ
 وانت في الفرع تبطل اصلا مما لا يحتمل الفسخ
 فصل
 في الترجيح واذا قامت المعارضة
 كان السبيل فيه الترجيح وهو عبارة عن فضل
 احد المشلين على الآخر وصفه حتى قالوا ان القياس
 لا يترجح بقياس اخر وكذلك الكتاب والسنة
 وانما يترجح البعض على البعض بقوة فيه وكذلك صاحب
 الجراحات لا يترجح على صاحب جراحة واجتهدة
 والذي يقع به الترجيح اربعة الترجيح بقوة الاشهر
 لان الاشهر معنى في الحجية فمما قوي كان اول

بسم الله الرحمن الرحيم

حاشية متعلقة صفح ٨٣

قوله وجب ان يكون له في بحث لان الجاهل انما يعتبر بالنسبة الى المعنى
 بالنسبة الى الظن والقطع ولو كان كذلك كان بيان التقرير بيان لغير
 لا تغيير من الاحتمال الى القطع فثبت المراد من التغيير ليس صورة التغيير بل
 وجه تحقق بل المراد منه تغيير موجب الذي لو لم يوجد لكان هو ان
 به والتغيير من القطع الى الاحتمال كذلك لان معنى القطع انتفاء وجه العلم
 بالكلية والشك من كونه ينظر في الاحتمال اليه فيكون وجه العلم فيه
 لا محالة فكان تغييرا فاما التغيير من الاحتمال الى القطع فليس كذلك لان
 موجب الكلام لا كان ثابتا ظاهرا مع احتمال العلم الذي هو خلاف
 الاصل فيكون ان الاحتمال عند تحقيقه وتأكيد العلم التغيير الا انه زيادة
 ثبوت لا نقصه ١٣ في قوله فكان تغييرا من القطع الى الاحتمال فالتغيير لو كان
 التخصيص بيان تغيير يشترط فيه الاتصال انما كاشط في التعليل فاما
 ولا شرط فيه المعارضة دون الاتصال بل انه بيان تغيير لا تغيير بل
 ان دليل الخصم يشبه الاستثناء ويشبه النسخ بصيغة فكلونه مشابهة للاستثناء
 بشرط ويشبهه بالنسخ فلما يجوز ان لا يكون متصلا عملا بالشبهين ١٤ يجمع لهما

لكنه انما هو في الحقيقة في الأصل وهو العلم بالظن كما
 به في قوله وجب ان يكون له في بحث لان الجاهل انما يعتبر بالنسبة الى المعنى
 بالنسبة الى الظن والقطع ولو كان كذلك كان بيان التقرير بيان لغير
 لا تغيير من الاحتمال الى القطع فثبت المراد من التغيير ليس صورة التغيير بل
 وجه تحقق بل المراد منه تغيير موجب الذي لو لم يوجد لكان هو ان
 به والتغيير من القطع الى الاحتمال كذلك لان معنى القطع انتفاء وجه العلم
 بالكلية والشك من كونه ينظر في الاحتمال اليه فيكون وجه العلم فيه
 لا محالة فكان تغييرا فاما التغيير من الاحتمال الى القطع فليس كذلك لان
 موجب الكلام لا كان ثابتا ظاهرا مع احتمال العلم الذي هو خلاف
 الاصل فيكون ان الاحتمال عند تحقيقه وتأكيد العلم التغيير الا انه زيادة
 ثبوت لا نقصه ١٣ في قوله فكان تغييرا من القطع الى الاحتمال فالتغيير لو كان
 التخصيص بيان تغيير يشترط فيه الاتصال انما كاشط في التعليل فاما
 ولا شرط فيه المعارضة دون الاتصال بل انه بيان تغيير لا تغيير بل
 ان دليل الخصم يشبه الاستثناء ويشبه النسخ بصيغة فكلونه مشابهة للاستثناء
 بشرط ويشبهه بالنسخ فلما يجوز ان لا يكون متصلا عملا بالشبهين ١٤ يجمع لهما

حاشية متعلقة صفح ٩٣

قوله وجب ان يكون له في بحث لان الجاهل انما يعتبر بالنسبة الى المعنى
 بالنسبة الى الظن والقطع ولو كان كذلك كان بيان التقرير بيان لغير
 لا تغيير من الاحتمال الى القطع فثبت المراد من التغيير ليس صورة التغيير بل
 وجه تحقق بل المراد منه تغيير موجب الذي لو لم يوجد لكان هو ان
 به والتغيير من القطع الى الاحتمال كذلك لان معنى القطع انتفاء وجه العلم
 بالكلية والشك من كونه ينظر في الاحتمال اليه فيكون وجه العلم فيه
 لا محالة فكان تغييرا فاما التغيير من الاحتمال الى القطع فليس كذلك لان
 موجب الكلام لا كان ثابتا ظاهرا مع احتمال العلم الذي هو خلاف
 الاصل فيكون ان الاحتمال عند تحقيقه وتأكيد العلم التغيير الا انه زيادة
 ثبوت لا نقصه ١٣ في قوله فكان تغييرا من القطع الى الاحتمال فالتغيير لو كان
 التخصيص بيان تغيير يشترط فيه الاتصال انما كاشط في التعليل فاما
 ولا شرط فيه المعارضة دون الاتصال بل انه بيان تغيير لا تغيير بل
 ان دليل الخصم يشبه الاستثناء ويشبه النسخ بصيغة فكلونه مشابهة للاستثناء
 بشرط ويشبهه بالنسخ فلما يجوز ان لا يكون متصلا عملا بالشبهين ١٤ يجمع لهما

حاشية متعلقة صفح ١٠٢

قوله وجب ان يكون له في بحث لان الجاهل انما يعتبر بالنسبة الى المعنى
 بالنسبة الى الظن والقطع ولو كان كذلك كان بيان التقرير بيان لغير
 لا تغيير من الاحتمال الى القطع فثبت المراد من التغيير ليس صورة التغيير بل
 وجه تحقق بل المراد منه تغيير موجب الذي لو لم يوجد لكان هو ان
 به والتغيير من القطع الى الاحتمال كذلك لان معنى القطع انتفاء وجه العلم
 بالكلية والشك من كونه ينظر في الاحتمال اليه فيكون وجه العلم فيه
 لا محالة فكان تغييرا فاما التغيير من الاحتمال الى القطع فليس كذلك لان
 موجب الكلام لا كان ثابتا ظاهرا مع احتمال العلم الذي هو خلاف
 الاصل فيكون ان الاحتمال عند تحقيقه وتأكيد العلم التغيير الا انه زيادة
 ثبوت لا نقصه ١٣ في قوله فكان تغييرا من القطع الى الاحتمال فالتغيير لو كان
 التخصيص بيان تغيير يشترط فيه الاتصال انما كاشط في التعليل فاما
 ولا شرط فيه المعارضة دون الاتصال بل انه بيان تغيير لا تغيير بل
 ان دليل الخصم يشبه الاستثناء ويشبه النسخ بصيغة فكلونه مشابهة للاستثناء
 بشرط ويشبهه بالنسخ فلما يجوز ان لا يكون متصلا عملا بالشبهين ١٤ يجمع لهما

وما يتعلق به الحكم الشرعي
 قوله واذا تقاسم من ضرر بالرجوع فاما ان يرجع كل واحد
 من الشرعيين المتقاسمين بمعنى راجع الى الذات او لا والآخر مالى

حاشية متعلقة صفح ١٠٠ وا ١٠١ قوله لان الامر بالخيار
 لابق انه نعم لم يقتصر في انجاز مواعيدهم على مال الزكاة بل وجب لهم خمس الغنائم واجب
 الكفارات صدقات الفطر والعشر واليهما فصار كانه قيل للاغنياء او لبعض وجوبهم من
 الزكاة فلا يلزم منه جواز الاستبدال لانا نقول هذه الامور شملت بالعوارض ليست باو
 اصلية فربما لا يقع حرب في سنين فلا تحصل غنيمة وربما لا يكون في بلد او بلاد عرض عشرية
 وربما لا يقع اسباب الكفارات ولو وقعت لا يمكن اخذ الكفارات جبراً فمن وجبت عليه
 وكذلك صدقة الفطر فلا يحصل بها انجاز المواعيد على سبيل اليقين فاما الزكاة فامر اصلي
 لايج تلبس من بلاد المسلمين عن اغنياء وجبت عليهم الزكاة وهي تؤخذ من ارباب الاموال جبراً
 لان يردوا بانفسهم فيصير محلاً لانجاز المواعيد فان قيل لو احتاج الفقير الى شئ غير الزكاة
 يبيعها ويشترى ما يريد وايضاً البديل لا يدفع جميع حاجاته فقلت قوله لو احتاج الفقير لتحقيق
 ما ذكرنا فان كلامنا اذا اخذ الشاة كان قابضاً حقه من حيث انها مال مطلق صالح لقضاء
 الحاجج لمن حيث انها شاة وقوله البديل لا يدفع جميع حاجاته قلنا مطلق المال صالح لدفع
 الحاجج من حيث ان كلامنا يدفع بالمال فطلق المال يكون دفعاً للحاجج من هذا الوجه ١٢ ق
قوله بالاستبدال اي استبدال الشاة بالقيمة التي يتوسل بها الى الحاجج والعاء
 اسم الشاة حاصل الدليل ان الزكاة عبادة محضة وهي حق الله تعالى وانما يرفع الى الفقراء
 الوعد ولا يخفى ان جميعهم مختلفون لانتدفع بنفس الشاة وانما تدفع بمطلق المادية فلما امر الله
 بالزكاة منهم من مال معين غير وافت لما وعد ذلك على جواز الاستبدال والعاء اسم الشاة
 اذن صاحب الحق وهو الله تعالى لا بالتعليق وانما ذكر اسم الشاة ليكون معيار المقدار الواجب
 ان بهما يرفع القيمة لكن يرد عليه ان وجوب الشاة لما كان لعبارة النص وجواز الاستبدال بدلالة
 ما سبق فقتضاه كيف رجح الدلالة او الاقتضاء على العبارة وايضا علم من فعارض العبارة بالاقتضاء
 وقد ذكر بعض اصحاب التحقيق من شرح اصول فخر الاسلام انه ما وجد نظير لمعارضه الاقتضاء

فقد علم عند عدمه كان اوضح لصحته واذا
 تغايرت ضربا ترجيح كان الرجحان بالذات
 احق منه بالحال لان الحال قائمة بالذات
 تابعة له والتبع لا يصلح مبطلا للاصل وعلى هذا
 قلنا في صوم رمضان انه يتأدى بنية قبل
 انتصاف النهار لا نه مكن واحد يتعلق بالفرقة
 فاذا وجدت في البعض دون البعض تغايرضا
 فرجحنا بالكثرة لان من باب الوجود ولم ترجح بالفناء
 احتياطيا باب العبادات لانه ترجيح بمعنى في الحال
فصل
 سابقا على باب القياس شيان الاحكام المشروعة

فقد علم عند عدمه كان اوضح لصحته واذا
 تغايرت ضربا ترجيح كان الرجحان بالذات
 احق منه بالحال لان الحال قائمة بالذات
 تابعة له والتبع لا يصلح مبطلا للاصل وعلى هذا
 قلنا في صوم رمضان انه يتأدى بنية قبل
 انتصاف النهار لا نه مكن واحد يتعلق بالفرقة
 فاذا وجدت في البعض دون البعض تغايرضا
 فرجحنا بالكثرة لان من باب الوجود ولم ترجح بالفناء
 احتياطيا باب العبادات لانه ترجيح بمعنى في الحال
فصل
 سابقا على باب القياس شيان الاحكام المشروعة

وانما قيل سابقا على باب القياس لان هذه الاشياء لا يشبهت بالقياس عند الله وعند الناس لا يشبهت بالقياس عند الله وعند الناس

الوصف الذي هو في ذاته لا يشبه بالقياس عند الله وعند الناس لا يشبهت بالقياس عند الله وعند الناس
 الوصف الذي هو في ذاته لا يشبه بالقياس عند الله وعند الناس لا يشبهت بالقياس عند الله وعند الناس
 الوصف الذي هو في ذاته لا يشبه بالقياس عند الله وعند الناس لا يشبهت بالقياس عند الله وعند الناس

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

في بيان حقيقة القياس في الشريعة الإسلامية
والبيان أن القياس ليس من أصول الفقه بل هو من وسائله
وأن القياس لا يثبت الأحكام الشرعية بل هو من وسائل إثباتها

وإنما يصح التعليل للقياس بعد معرفة هذه
الحكمة فالحقنا هذا الباب لتكون وسيلة
إليه بعد احكام طرق التعليل أمّا الاحكام
فانواع الربطة حقوق الله ثم خالصة وما اجتمع
فيه حقان وحق الله ثم فيه غالب كحق القذف
ومما اجتمع فيه وحق العبد فيه غالب كالقصاص
وحقوق الله ثم ثمانية انواع عبادات خالصة
كالامان والصلوة والزكاة ونحوها وعقوبات
كاملة كالحدود وعقوبات قاصرة وتسميها
اجزئية وذلك مثل حرمان الميراث بالقتل
وحقوق دائرة بين الامر بين وهي الكفائات

هذا هو القياس في الشريعة الإسلامية وهو من وسائل إثبات الأحكام الشرعية وليس من أصولها
والقياس لا يثبت الأحكام الشرعية بل هو من وسائل إثباتها
والقياس لا يثبت الأحكام الشرعية بل هو من وسائل إثباتها

هذا هو القياس في الشريعة الإسلامية وهو من وسائل إثبات الأحكام الشرعية وليس من أصولها
والقياس لا يثبت الأحكام الشرعية بل هو من وسائل إثباتها
والقياس لا يثبت الأحكام الشرعية بل هو من وسائل إثباتها

في بيان حقيقة القياس في الشريعة الإسلامية
والبيان أن القياس ليس من أصول الفقه بل هو من وسائله
وأن القياس لا يثبت الأحكام الشرعية بل هو من وسائل إثباتها

خودمانا در نیاید و بدل المظالم و المستغصب و ملک البسج والتمس و الملک الطلاق و الشکاح و حقیر ملک و اسکی

[illegible]

في مسألة التجيز هل يبطل التعليق فعندنا يبطله
لان البين شرعت للبر فلم يكن بد من ان يقتصر
البر مضمونا بالجزاء واذا صار البر مضمونا بالجزاء صار ما
ضمن به البر للجزاء شبهة بالوجوب كما لغضوب مضمون بيمينته
فيكون للغضب حال قيام العين شبهة
انحجاب الحقيقة واذا كان كذلك
لم يبق شبهة الا في محله كما لحققت
لا نستتبع عن المحل فاذا فأت المحل
يبطل بخلاف تعليق الطلاق بالملك فان
يصح في مطلقة الثلث وان عدم المحل لان
ذلك الشرط في حكم العلل فصار ذلك

الذي هو موجب البين شرعت للبر فلم يكن بد من ان يقتصر
البر مضمونا بالجزاء واذا صار البر مضمونا بالجزاء صار ما
ضمن به البر للجزاء شبهة بالوجوب كما لغضوب مضمون بيمينته
فيكون للغضب حال قيام العين شبهة
انحجاب الحقيقة واذا كان كذلك
لم يبق شبهة الا في محله كما لحققت
لا نستتبع عن المحل فاذا فأت المحل
يبطل بخلاف تعليق الطلاق بالملك فان
يصح في مطلقة الثلث وان عدم المحل لان
ذلك الشرط في حكم العلل فصار ذلك

في مسألة التجيز هل يبطل التعليق فعندنا يبطله
لان البين شرعت للبر فلم يكن بد من ان يقتصر
البر مضمونا بالجزاء واذا صار البر مضمونا بالجزاء صار ما
ضمن به البر للجزاء شبهة بالوجوب كما لغضوب مضمون بيمينته
فيكون للغضب حال قيام العين شبهة
انحجاب الحقيقة واذا كان كذلك
لم يبق شبهة الا في محله كما لحققت
لا نستتبع عن المحل فاذا فأت المحل
يبطل بخلاف تعليق الطلاق بالملك فان
يصح في مطلقة الثلث وان عدم المحل لان
ذلك الشرط في حكم العلل فصار ذلك

في مسألة التجيز هل يبطل التعليق فعندنا يبطله
لان البين شرعت للبر فلم يكن بد من ان يقتصر
البر مضمونا بالجزاء واذا صار البر مضمونا بالجزاء صار ما
ضمن به البر للجزاء شبهة بالوجوب كما لغضوب مضمون بيمينته
فيكون للغضب حال قيام العين شبهة
انحجاب الحقيقة واذا كان كذلك
لم يبق شبهة الا في محله كما لحققت
لا نستتبع عن المحل فاذا فأت المحل
يبطل بخلاف تعليق الطلاق بالملك فان
يصح في مطلقة الثلث وان عدم المحل لان
ذلك الشرط في حكم العلل فصار ذلك

معارض هذه الشهادة السابقة على ما
العلة فهي في الشريعة عبارة عما يضاف
إليه وجوب الحكم ابتداءً وذلك مثل البيع
للملك والنكاح للحل والقفل للقصاص وليس
من صفة العلة الحقيقية تقدمها على الحكم
بل الواجب اقترانها معاً وذلك كالاستطاعة
مع الفعل غنينا فاذا تراخى الحكم لماغ كافي
البيع الموقوف والبيع بشرط الخيار كان علة اسم
ومعنى لاحكامها ودلالة كونه علة لا سبباً ان لماغ
اذ انزل وجب الحكم به من الاصل حتى يستحقه
المشتري بزوايدة وكذلك عقد الاجارة علة

[illegible]

العلل وكان هذا الشبه عالياً لأن النصاب
من البيع وما اشبهه العلل وكان ذلك أصلاً
كان الوجوب ثابتاً من الأصل في التقدير حتى
صح التخييل لكنه يصير زكاة بعد الحول
كذلك مرض الموت علة لتغير الأحكام أسما
ومعنى أن حكمه يثبت به بوصف الاتصال
بالموت فاشبه الاستنباب من هذا الوجه وهو
علة في الحقيقة وهذا الشبه بالعلل من النصاب
وذلك شراء القريب علة للعنق لكن بواسطة

لہ اے ای کام کلام الہی اللہ تعالیٰ میں ملے قلم حق الوداد کے درجہ المرضی

تتم إضافة إلى العلة ١٢
 العلة هي من موجب الشر وهو الملك فكان علة
 تشبه السبب كالمسمى وإذا تعلق الحكم بوصفين
 مؤثرين كان الحكم وجودا علة حكما لان الحكم
 يضاف اليه لرحمته على الاول بالوجود عنده
 ومعنى لانه مؤثر فيه وللاول شبهة العلة حتى
 قلنا ان حرمة النساء ثبت باحد وصفي علة
 الربوا لان ربو النسبة شبهة الفضل فيثبت
 شبهة العلة والسفر علة للرخصة اسما وحكما
 لا معني فان المؤثر هي المشقة لكن السبب اقيم
 مقامها تيسيرا واقامة الشيء مقام غيره نوعا
 احدهما اقامة السبب الداعي مقام المدعو كما

تتم إضافة إلى العلة ١٢
 العلة هي من موجب الشر وهو الملك فكان علة
 تشبه السبب كالمسمى وإذا تعلق الحكم بوصفين
 مؤثرين كان الحكم وجودا علة حكما لان الحكم
 يضاف اليه لرحمته على الاول بالوجود عنده
 ومعنى لانه مؤثر فيه وللاول شبهة العلة حتى
 قلنا ان حرمة النساء ثبت باحد وصفي علة
 الربوا لان ربو النسبة شبهة الفضل فيثبت
 شبهة العلة والسفر علة للرخصة اسما وحكما
 لا معني فان المؤثر هي المشقة لكن السبب اقيم
 مقامها تيسيرا واقامة الشيء مقام غيره نوعا
 احدهما اقامة السبب الداعي مقام المدعو كما

تتم إضافة إلى العلة ١٢
 العلة هي من موجب الشر وهو الملك فكان علة
 تشبه السبب كالمسمى وإذا تعلق الحكم بوصفين
 مؤثرين كان الحكم وجودا علة حكما لان الحكم
 يضاف اليه لرحمته على الاول بالوجود عنده
 ومعنى لانه مؤثر فيه وللاول شبهة العلة حتى
 قلنا ان حرمة النساء ثبت باحد وصفي علة
 الربوا لان ربو النسبة شبهة الفضل فيثبت
 شبهة العلة والسفر علة للرخصة اسما وحكما
 لا معني فان المؤثر هي المشقة لكن السبب اقيم
 مقامها تيسيرا واقامة الشيء مقام غيره نوعا
 احدهما اقامة السبب الداعي مقام المدعو كما

تتم إضافة إلى العلة ١٢
 العلة هي من موجب الشر وهو الملك فكان علة
 تشبه السبب كالمسمى وإذا تعلق الحكم بوصفين
 مؤثرين كان الحكم وجودا علة حكما لان الحكم
 يضاف اليه لرحمته على الاول بالوجود عنده
 ومعنى لانه مؤثر فيه وللاول شبهة العلة حتى
 قلنا ان حرمة النساء ثبت باحد وصفي علة
 الربوا لان ربو النسبة شبهة الفضل فيثبت
 شبهة العلة والسفر علة للرخصة اسما وحكما
 لا معني فان المؤثر هي المشقة لكن السبب اقيم
 مقامها تيسيرا واقامة الشيء مقام غيره نوعا
 احدهما اقامة السبب الداعي مقام المدعو كما

على انما هي اضافته وجوه الحكم الالهي في كبره وازاته المانع لانه لا يحسن من كل وجه فاستدل ان الله عز وجل وصف النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله تعالى

[illegible][illegible]

بعد قوله انت طالع لان دخول الدار
وكسر البيرة الطريق بيد تحقق الثقل الذي
سقطه السقوط في البيرة معن السقوط
ذلك لان العلة اذا كانت تتحقق
يدون الحكم وعند الشرط يظهر تأثيره
يحقق الحكم ايضا الحكم في الشرط والقسم
الثاني شرط لا يكون متاخرا عن صورة
السلطة فلا يضاف الحكم اليه فلا يصح ان يثبت
صحة صفة للوضوء ولانه قطع السارق
النصاب السرقة واذا علم ان الشرط على
نوعين فتمتع بهم الشرط ان الشرط على
غير جامع والشرط ليس بالشرط الذي يضاف
الشيء اليه بان خارجا عن الشيء فشرط
ان يضاف له

في الشتر والمرح والثاني اقامة الدليل مقام
 المذلول كما في الخبر عن المحبة اقيم مقام المحبة
 في قوله ان احببني فانت طالق وكما في الطهر
 اقيم مقام الحاجة في اباحة الطلاق واما الشرط
 فهو في الشريعة عبارة عما يضاف اليه الحكم
 وجودا عند كذا وجوبا به فالطلاق المعلق بدخول
 الدار يوجد بقوله انت طالق عند دخول الدار
 كذا وقد يقام الشرط مقام العلة كحفر البئر
 في الطريق هو شرط في الحقيقة لان الثقل حلقه
 السقوط والمشى سبب محض لكن الارض كانت
 مسكة مانعة عمل الثقل فصارت الحفر ازالة

والله اعلم بالصواب

المبراهنة فثبت انه شرط ولكن العلة ليست بصالح
 المحكم لان الثقل امر طبعي لا تغدى فيه والمشي
 مباح بل هو مقتضى فله يصلح ان يجعل علة بواسطة
 الثقل واذا لم يعارض الشرط ما هو علة وللشرط شبه
 بالعلل لما يتعلق به من الوجود اقيم مقام العلة
 في ضمان النفس والاموال جميعا واما اذا كانت
 علة صالحة لم يكن الشرط في حكم العلة ولهذا
 قلنا ان شهود الشرط واليمين اذا رجعا جميعا
 بعد الحكم ان الضمان على شهود اليمين لانهم شهود
 العلة وكذلك العلة والسبب اذا اجتمعا سقط
 حكم السبب كشهود التخيير والاختيار اذا اجتمعا

[illegible][illegible]

في الحقيقة وله حكم السبب لما الله سبق الابق
 الذي هو علة التلف فالسبب ما يتقدم الشرط
 ما يتاخره هو سبب محض لانه قد اعترض عليه
 ما هو علة قائمة بنفسها غير حادثة بالشرط وكان
 هذا كمن ارسل دابة في الطريق فخلت بميمية
 وسيرة ثم اصابته شبيهة بضمه الا ان المرسل
 صاحب سبب في الاصل وهذا صاحب شرطين
 جعل مسببا قال ابو حنيفة وابو يوسف رحم
 فتح باب قفص فطار الطير انه لم يضمن لان هذا
 شرط جرى مجرى السبب لما قلنا وقد اعترض
 عليه فعل المختار فبقى الاول سببا محضا فمجهول

في الحقيقة وله حكم السبب لما الله سبق الابق
 الذي هو علة التلف فالسبب ما يتقدم الشرط
 ما يتاخره هو سبب محض لانه قد اعترض عليه
 ما هو علة قائمة بنفسها غير حادثة بالشرط وكان
 هذا كمن ارسل دابة في الطريق فخلت بميمية
 وسيرة ثم اصابته شبيهة بضمه الا ان المرسل
 صاحب سبب في الاصل وهذا صاحب شرطين
 جعل مسببا قال ابو حنيفة وابو يوسف رحم
 فتح باب قفص فطار الطير انه لم يضمن لان هذا
 شرط جرى مجرى السبب لما قلنا وقد اعترض
 عليه فعل المختار فبقى الاول سببا محضا فمجهول

في الحقيقة وله حكم السبب لما الله سبق الابق
 الذي هو علة التلف فالسبب ما يتقدم الشرط
 ما يتاخره هو سبب محض لانه قد اعترض عليه
 ما هو علة قائمة بنفسها غير حادثة بالشرط وكان
 هذا كمن ارسل دابة في الطريق فخلت بميمية
 وسيرة ثم اصابته شبيهة بضمه الا ان المرسل
 صاحب سبب في الاصل وهذا صاحب شرطين
 جعل مسببا قال ابو حنيفة وابو يوسف رحم

[illegible]

اذ لم يصف ايمانا ولا كفرا ولم يعتقد على شيء
 كان معذورا و اذا اعانه الله ثم بالتجربة و اهلله
 لدرك العواقب لم يكن معذورا وان لم تبلغه
 الدقيق على نحو ما قال ابو حنيفة رحمه في السفينة
 اذا بلغ خمسا وعشرين سنة لم يمتنع ماله
 منهم لانه قد استوفى مدة التجربة و الامتحان
 فلا بد من ان يزاد به رشدا وليس على الحد في
 هذا الباب دليل قاطع فمن جعل العقل حجة
 موجبة يمتنع الشرع بخلافه فلا دليل له يعتد
 عليه و من الغايه من كل وجه فلا دليل له
 ايضا و هو مدّ هب الشافعي رحمه فانه قال في قوم

[illegible][illegible]

[illegible]

كقبول الهبة وخص من به اداء العبادات البدنية
 من غير عهدة وملك برأى الولي ما يزددين النعم
 والضرب كالبيع ونحوه وذلك باعتبار ان نقصان
 رايه انجبر برأى الولي فصاير كالبالغ في ذلك
 في قول ابي حنيفة رحمه الله لا يرى انه يبيع من لا
 يغين فاحش في رواية خلاف الصاحبة ورد مع
 الولي يغين فاحش في رواية اعتبار الشبهة النبية
 في موضع التهمة وعلى هذا قلنا في المحجور اذا توكل
 لم يلزمه العهدة وبإذن الولي تلزمه واما اذا وصى
 الصبي بشئ من اعمال البر بطلت وصيته عندنا
 خلاف للشافعي رحمه الله وان كان فيه نفع ظاهر

[illegible]

العواض نوحان سماوي ومكتسب اما السماوي
 المكتسب فانه نوحان منه ومن غيره اما الذي
 منه فالجهل والشك والسكر والهلل والخطاء
 والسفر واما الذي من غيره فالكراهة بما فيه الجفاء
 وبما ليس فيه الجاء واما الجنون فانه يوجب الحجر
 الاقوال ويسقط به ما كان ضيرا يجتمل السقوط
 واذا امتد فصار لزوم الاداء يودي الى الحرم فيبطل
 القول بالاداء ويتعدم الوجوب ايضا لانعدامه
 وحده امتداد في الصوم ان يستوعب الشهر

[illegible]

الساعات عند غروب الشمس...
باعتبار الصلوات...
في حال عدم...
الصلوات...
في حال عدم...
الصلوات...

وفي الصلوات ان يزد على يوم وليلة وفي الزكوة
ان يستوعب الجول عند محمد و اقام ابو يوسف
اكثر الجول مقام كله يتكبرا وما كان حسنا لا يحتمل
الغير او قبحا لا يحتمل العفو ثابت في حقه حتى
يثبت ايمانه ويردته تبعه لا يوبيه واما الصغر فانه
في اول حواله مثل الجنون لانه صديم العقل والتمييز
اما اذا عقل فقد اصاب ضربا من اهلية الا انه يمكن
الصبا عند ذلك فسقط عنه ما يحتمل السقوط عن
البالغ وجلة الامر انه يضع عنه العهدة ويصم منه
وله ما لا عهدة فيه لان الصغر من اسباب المرحمة
فجعل سببا للعفو عن كل عهدة يحتمل العفو وهذا

انعت على المكلف...
من اعتبار الجول...
عن ابي...
بالقول...
مستخرج...
لعدم...
ثبت...
جميع...
والضار...
فعلها...
لست...
وكذلك...
بغير...
التصديق...
فرض...
السقوط...
دام...
التوضيح...
العبد...
الصلبي...
المراد...
في الاصل...

الفرق...
ولم...
والا...
كل...
الفرق...
الفرق...
الفرق...
الفرق...
الفرق...
الفرق...

[illegible]

وكانت ايامها من المولى الكائن في مصر وكان استقامت عن الكفا فانه يستمر في رفاة وبقائه في الكفا

هو وصف لا يحتمل التخرج فقد قال محمد بن عبد الله بن
في مجهول النقيب اذا قران نصفه عبد فلابد
لانه يجعل عبد في شهادته وفي جميع احكامه
وكذلك العتق الذي هو ضده وقال ابو يوسف
ومحمد بن الاعناق لا يتخرج لما لا يتجر انفعاله وهو
العتق وقال ابو حنيفة تخرج الاعناق انما للمالك
متجرى تعلق بسقوط كله عن المحل حكم لا يتجرى هو
العتق فاذا سقط بعضه فقد وجد شرط العلة
فيتوقف العتق الى تكميلها وصار كغيره من الاعضاء
الوضوء لا باحة اداء الصلوة وكاعداد الطلاق
للتحرير وهذا الرق ينافي مالكية المال لقبه المحدث
بعض الكل بطلان المالك الذي لم يمتنع وكان التاخير اولى منه في الاستبراء است

ما لا حتى لا يملك العبد والمكانت الشكر ولا تصح منها
حجة الاسلام لعدم ظل القدرة وهي المناغم البنية
لانها المبني لا فيها استثنى عليه من القرب البدنية
والرق لا ينافي ما ليكية غير المال وهو النكاح والدم
والجنبة وينافي كمال الحال في اهلنية الكرامات الموضوعة
للشرف في الدنيا مثل الذممة والحل والولاية حتى ان
ذمته صفت برقه فلم تحتل الدين بنفسها وضمت
اليها مالية الرقبة والكسب وكذلك الحل ينقص
ويقال رقيق حتى انه ينكح العبد امراتين وتطلق الامهات
وتنصف العدة والقيم والمحد وانقصت فيما
نفسه لانه اهل للتصرف في المال واستحقاق اليد

لان في هذه الاشياء يستحق على اصل
الحجة لانها من خواص الناس لا من اهل
العبد مع صفته الرق في الحاجة الى
النكاح والى القمار والى الجاني بغير
الاقتناع بها في ايات الله تعالى
بما من سائر الحيوات في قضاء الشهوة
انتهى من الحرير وتوسعة قضاء الشهوة
على وجه لا يتصور لغيره في الحق والاشهر
سراوة في الشبهة ولهذا اتسع الحل في
النكاح الى التسعة عشر سنة فانها
تفصيل القول على الفقيه
ان ذلك كرات الدين بالكرات
وسبب المداون تعلق الدين بالكرات
العبد يتسبب فيه بل المداون ان الكسب
لغيره في كسبه

في النكاح والى القمار والى الجاني بغير
الاقتناع بها في ايات الله تعالى
بما من سائر الحيوات في قضاء الشهوة
انتهى من الحرير وتوسعة قضاء الشهوة
على وجه لا يتصور لغيره في الحق والاشهر
سراوة في الشبهة ولهذا اتسع الحل في
النكاح الى التسعة عشر سنة فانها
تفصيل القول على الفقيه
ان ذلك كرات الدين بالكرات
وسبب المداون تعلق الدين بالكرات
العبد يتسبب فيه بل المداون ان الكسب
لغيره في كسبه

في النكاح والى القمار والى الجاني بغير
الاقتناع بها في ايات الله تعالى
بما من سائر الحيوات في قضاء الشهوة
انتهى من الحرير وتوسعة قضاء الشهوة
على وجه لا يتصور لغيره في الحق والاشهر
سراوة في الشبهة ولهذا اتسع الحل في
النكاح الى التسعة عشر سنة فانها
تفصيل القول على الفقيه
ان ذلك كرات الدين بالكرات
وسبب المداون تعلق الدين بالكرات
العبد يتسبب فيه بل المداون ان الكسب
لغيره في كسبه

في النكاح والى القمار والى الجاني بغير
الاقتناع بها في ايات الله تعالى
بما من سائر الحيوات في قضاء الشهوة
انتهى من الحرير وتوسعة قضاء الشهوة
على وجه لا يتصور لغيره في الحق والاشهر
سراوة في الشبهة ولهذا اتسع الحل في
النكاح الى التسعة عشر سنة فانها
تفصيل القول على الفقيه
ان ذلك كرات الدين بالكرات
وسبب المداون تعلق الدين بالكرات
العبد يتسبب فيه بل المداون ان الكسب
لغيره في كسبه

ما ليس بمال الا ان يشاء المولى الغذاء فيصير علفا
 الى الاصل عند ايجيفة ربح حتى يطلع بالافدية
 وعنده ما يصير بمعنى الحوالة واما المرض فانه لا
 ينافي اهلية الحكم ولا اهلية العبادة لكنه
 لما كان سبب الموت والموت علة المخارفة كان
 من اسباب تعلق حق الوارث والغريم بماله
 فيثبت به الحجر اذا اتصل بالموت مستندا الى
 اوله بقدر ما بقعه صيانة للحق فقيل كل تصرف
 واقع ممتنع لا يحتل الفسخ فان القول بصحته واجب
 في الحال ثم التدارك بالنقض اذا احتج اليه وكل
 تصرف واقع لا يحتل الفسخ جعل كالمعلق بالموت

المراد بالمرء الذي لا يشاء المولى الغذاء فيصير علفا
 الى الاصل عند ايجيفة ربح حتى يطلع بالافدية
 وعنده ما يصير بمعنى الحوالة واما المرض فانه لا
 ينافي اهلية الحكم ولا اهلية العبادة لكنه
 لما كان سبب الموت والموت علة المخارفة كان
 من اسباب تعلق حق الوارث والغريم بماله
 فيثبت به الحجر اذا اتصل بالموت مستندا الى
 اوله بقدر ما بقعه صيانة للحق فقيل كل تصرف
 واقع ممتنع لا يحتل الفسخ فان القول بصحته واجب
 في الحال ثم التدارك بالنقض اذا احتج اليه وكل
 تصرف واقع لا يحتل الفسخ جعل كالمعلق بالموت

في اي صورت الموت

سواء كان الموت من مرض او من حادث او من غير ذلك

المراد بالمرء الذي لا يشاء المولى الغذاء فيصير علفا
 الى الاصل عند ايجيفة ربح حتى يطلع بالافدية
 وعنده ما يصير بمعنى الحوالة واما المرض فانه لا
 ينافي اهلية الحكم ولا اهلية العبادة لكنه
 لما كان سبب الموت والموت علة المخارفة كان
 من اسباب تعلق حق الوارث والغريم بماله
 فيثبت به الحجر اذا اتصل بالموت مستندا الى
 اوله بقدر ما بقعه صيانة للحق فقيل كل تصرف
 واقع ممتنع لا يحتل الفسخ فان القول بصحته واجب
 في الحال ثم التدارك بالنقض اذا احتج اليه وكل
 تصرف واقع لا يحتل الفسخ جعل كالمعلق بالموت

فانواع اربعة جهل باطل بلا شبهة وهو الكفر
وانه لا يصلح عذرا في الآخرة أصلا لانه مكابرة
وحجود بعيد وضوح الدليل وجهل هود وثه
لكنه باطل لا يصلح عذرا في الآخرة ايضا وهو

يقال بالوجوب في دليل من
قصة التمسك ورافعة النفس
أشجع في الأحكام التي احتمل
حصة الخمر وكما في الأحكام
يوسف وعلمت ذلك ما مثل في
كحلان الدليل في وضع على حد
العالم فان حدوثه في الحد
من حيث انما كان الحد في الحد
وقد علم ان الحد في الحد
حيث لا بد من الحد في الحد
فوق الصانع في صفاته

[illegible]

في الفصل الاول من بيع ما يباع في حقه
فانما على الباعين ان يثبتوا على الباعين
بانهما اتفقا على البيع في حقه
فانما على الباعين ان يثبتوا على الباعين
بانهما اتفقا على البيع في حقه
فانما على الباعين ان يثبتوا على الباعين
بانهما اتفقا على البيع في حقه

يجب ان يكون مقديرا بالثلث ولو تراضعا
على البيع بالف درهم او على البيع بمائة دينار
على ان يكون الثمن الف درهم فالهزل باطل
والسمية صحيحة في الفصلين عندا بحقيقة
وقال صاحبه يضم البيع بالف درهم في الفصل
الاول وبمائة دينار في الفصل الثاني
لا مكان العمل بالمواضعة في الثمن مع
المجد في اصل العقد في الفصل الاول دو
الثاني وانا نقول بانها جازا في اصل العقد
والعمل بالمواضعة في البديل يجعله شرطا
فاسدا في البيع فيفسد البيع فكان العمل

ان يثبتوا على الباعين ان يثبتوا على الباعين
بانهما اتفقا على البيع في حقه
فانما على الباعين ان يثبتوا على الباعين
بانهما اتفقا على البيع في حقه
فانما على الباعين ان يثبتوا على الباعين
بانهما اتفقا على البيع في حقه
فانما على الباعين ان يثبتوا على الباعين
بانهما اتفقا على البيع في حقه

بالواضعة كان اشترطه فاقول لا يخرج عن الحقيقة
قوله ما ليس من مقتضيات العقد وفيه
لكن لا يطلب بهما المواضعة
عدم الطلب بواسطة الرضا لا يوجد
العهدة كالتفاني الربوا فان دفع ما لا
من الدليل لا يعقوب
من الدليل لا يعقوب
من الدليل لا يعقوب
من الدليل لا يعقوب

فانما على الباعين ان يثبتوا على الباعين
بانهما اتفقا على البيع في حقه

بأصل أولي من العمل بالوصف عند تعارض
المواضعتين فيها وهذا بخلاف النكاح
حيث يجب الأقل بالأجماع لأن النكاح لا
يفسد بالشرط فامكن العمل بالمواضعتين
ولو ذكر في النكاح الدنانير وعرضها الدرهم
يجب مهر المثل لأن النكاح يصح بغير تسمية
بجداً للبسم ولو هذا بأصل النكاح فالهزل
باطل والعقد لازم وكذلك الطلاق والعتاق
والعفو عن القصاص واليمين والنذر لقولهم
ثلث جدهن جد وهزلهن جد النكاح و
الطلاق واليمين ولأن الهزل مختار للسبب

بأن الأصل الأول من العمل بالوصف عند تعارض المواضعتين فيها وهذا بخلاف النكاح حيث يجب الأقل بالأجماع لأن النكاح لا يفسد بالشرط فامكن العمل بالمواضعتين ولو ذكر في النكاح الدنانير وعرضها الدرهم يجب مهر المثل لأن النكاح يصح بغير تسمية بجداً للبسم ولو هذا بأصل النكاح فالهزل باطل والعقد لازم وكذلك الطلاق والعتاق والعفو عن القصاص واليمين والنذر لقولهم ثلث جدهن جد وهزلهن جد النكاح والطلاق واليمين ولأن الهزل مختار للسبب

بأن الأصل الأول من العمل بالوصف عند تعارض المواضعتين فيها وهذا بخلاف النكاح حيث يجب الأقل بالأجماع لأن النكاح لا يفسد بالشرط فامكن العمل بالمواضعتين ولو ذكر في النكاح الدنانير وعرضها الدرهم يجب مهر المثل لأن النكاح يصح بغير تسمية بجداً للبسم ولو هذا بأصل النكاح فالهزل باطل والعقد لازم وكذلك الطلاق والعتاق والعفو عن القصاص واليمين والنذر لقولهم ثلث جدهن جد وهزلهن جد النكاح والطلاق واليمين ولأن الهزل مختار للسبب

بأن الأصل الأول من العمل بالوصف عند تعارض المواضعتين فيها وهذا بخلاف النكاح حيث يجب الأقل بالأجماع لأن النكاح لا يفسد بالشرط فامكن العمل بالمواضعتين ولو ذكر في النكاح الدنانير وعرضها الدرهم يجب مهر المثل لأن النكاح يصح بغير تسمية بجداً للبسم ولو هذا بأصل النكاح فالهزل باطل والعقد لازم وكذلك الطلاق والعتاق والعفو عن القصاص واليمين والنذر لقولهم ثلث جدهن جد وهزلهن جد النكاح والطلاق واليمين ولأن الهزل مختار للسبب

المبذّر في أول البلوغ ثبت بالنص ما عتقوبة

عليه أو غير معقول المعنى فلا يحفل بالمقابلة

وَأَمَّا الْخَطِيئَةُ فَهُنَّ نَوْعٌ جُعِلَ عِزًّا صَالِحًا السَّقُوطُ

حق الله ثم اذا حصل عن اجتهاد وشبهة في

العقوبة حتى قيل ان الخاطئ لا ياتمه ولا يواخذ

بِحَدِّهِ وَلَا قِصَاصَ لَكُنْهٖ لَا يَنْفِكُ عَنْ خُرْبِ

نقصير يصل سبيل الخاء القاصر وهو الكفارة

وَصَحَّ طَلَاَقُهُ عِنْدَنَا وَبِحَرَامِ الْبَيْتِ

كبير المبكرة، وأما السلف فهو من الكبار

التخفيف في شرح قصص

ذوات الاربع روفى تاحيد

والسلام
صدور من
ان لا يقين
قوله حقيقه
الظاهر والكل
منه والبلوغ
مقدمه
ارويده
نفا قال كسبه
رضعنا

باب الحفريات

بسم الله الرحمن الرحيم

فَيُصَدِّقُ الْإِسْلَامَ بِمَا فِيهِ مِنَ الْغُيُوبِ

عند الله تعالى

لا يوفى
بحقها
والا
انما يصح اذا صدر
عن القاضي

عليه فلا يتف
المنع عليه واصلى
فامش الى ان

حقیقت بل فی السبب
بالعقل والبلغ

وہو علیہ القصد
وہو علیہ القصد

وفى الكعبة غيبه
بقيقين من غيبه
انما لا يصح طلاق النكاح
مقارن غيبه

لأن الشيء إنما يقبض
بأنه لا يقبض على
شيء من أحد ما لا يقبض على

والله اعلم بالصواب

الناظم لما قصد في أصله
الشيخ جبريل بن أبي خنبله

اختياري وليس
فمنعقد البيع لوجود اصل الرقعة
فمنعقد لغيره

18

الفاسد وذلك مثل الاكل والوطى والا قول
كلها فانه لا يتصور ان ياكل الانسان بغير غيره
وان يتكلم وكذلك اذا كان نفس الفعل متما
يتصور ان يكون الفاعل فيه الة لغيرة الا ان
يكون المحل غير الذي يذوقه الا تلاق صورته
وكان ذلك يتبدل بان يجعل الة مثل اكره
المحرم على قبل الصبدان ذلك يقتصر على الفاعل
لان المكروه انما حمله على ان يجنى على اجمام نفسه
وهو في ذلك لا يصلح الة لغيرة ولو جعل الة
يصير محل الجناية احرام المكروه وفيه خلاف
المكروه وبطلان الاكره وعود الامر الى المحل

الاطل في مصادم اكله على
منه المكروه وان كان صانعا
الاطل في مصادم اكله على
منه المكروه وان كان صانعا
الاطل في مصادم اكله على
منه المكروه وان كان صانعا

لا يجوز ان لا يتصور ان ياكل الانسان بغير غيره
وان يتكلم وكذلك اذا كان نفس الفعل متما
يتصور ان يكون الفاعل فيه الة لغيرة الا ان
يكون المحل غير الذي يذوقه الا تلاق صورته
وكان ذلك يتبدل بان يجعل الة مثل اكره
المحرم على قبل الصبدان ذلك يقتصر على الفاعل
لان المكروه انما حمله على ان يجنى على اجمام نفسه
وهو في ذلك لا يصلح الة لغيرة ولو جعل الة
يصير محل الجناية احرام المكروه وفيه خلاف
المكروه وبطلان الاكره وعود الامر الى المحل

الامر الى المحل الاول قلنا باقتصار الفعل على الاول لا حظ في اشتغال باله فالحية فيه ١٢ وذكر في المبسوط ولو كانا معبرين فمضى كل واحد
غير الفعل الثاني اكره مخالفة فكله ضرورة لان الة لا تتبدل على الجناية
لعل الفعل الى اكره بطلان الاكره
لوجوده لا اكره على مخالفة فكله ضرورة لان الة لا تتبدل على الجناية
لعل الفعل الى اكره بطلان الاكره
لوجوده لا اكره على مخالفة فكله ضرورة لان الة لا تتبدل على الجناية

لا يجوز ان لا يتصور ان ياكل الانسان بغير غيره
وان يتكلم وكذلك اذا كان نفس الفعل متما
يتصور ان يكون الفاعل فيه الة لغيرة الا ان
يكون المحل غير الذي يذوقه الا تلاق صورته
وكان ذلك يتبدل بان يجعل الة مثل اكره
المحرم على قبل الصبدان ذلك يقتصر على الفاعل
لان المكروه انما حمله على ان يجنى على اجمام نفسه
وهو في ذلك لا يصلح الة لغيرة ولو جعل الة
يصير محل الجناية احرام المكروه وفيه خلاف
المكروه وبطلان الاكره وعود الامر الى المحل

الجعبي فاما الجعبي في
 معا وقد قدم بحج في العلم محي و
 ما وضع الواضع شي التبه لا متخيب
 لان العطف لا يشترك في التخصيص
 فاما لا لا تشارك في التخصيص
 كانت بمنزلة المطلق والمطلق في
 بالاصالة كما هي في
 بتدريج وان لم يكن في
 للتخصيص عند التخصيص مع ما قال
 في موضع المطلق والمطلق في قول
 ان التخصيص في قول ان التخصيص
 للمقارن في عطف ما لا يقع في الاول
 في ذلك عند التخصيص بل يقع في الاول
 ولن يكون في الاول
 في الاول

على سبيل التماثل حتى لو حصل فيه
تعلقها به دون الوجود كان التعلق
الملك المسمى بالتعلق والتميز
ما اذا اختلف في ترتيب
وكان التعلق في ترتيب
بين التعلق عند وجوده
لان الاول توقف على الثاني
كقولهم نيتي كالتالي والثالث
تعلق على التعلق والاول
بالشرط واسطة في التعلق
توقف صدر الكلام على ما لا بد له من وجوده والتعلق به
تعلق صدر الكلام على ما لا بد له من وجوده والتعلق به
تعلق صدر الكلام على ما لا بد له من وجوده والتعلق به

لصاحبه ضرورة ان الثانية تعلقه
بالشرط بواسطة الاولى لا مقتضى الواو في
قول المولى اعتقت هذه وهذه وقد زوجهما
الفضولي من رجل انما يبطل نكاح الثانية لان
صدر الكلام لا يتوقف على اخيرة اذ لم يكن في
اخيرة ما يغبر اوله وعشق الاولى يبطل محلية
الوقف وبطل الثاني قبل التكلم بعقوبها بخلاف
ما اذا زوجه الفضولي اختين في عقدتين
فقال اجزت هذه وهذه حيث يبطل
جميعا لان صدر الكلام وضع لجواز النكاح
واذا اتصل به اخيرة سلب عنه الجواز فصار

تعلق صدر الكلام على ما لا بد له من وجوده والتعلق به
تعلق صدر الكلام على ما لا بد له من وجوده والتعلق به
تعلق صدر الكلام على ما لا بد له من وجوده والتعلق به

تعلق صدر الكلام على ما لا بد له من وجوده والتعلق به
تعلق صدر الكلام على ما لا بد له من وجوده والتعلق به
تعلق صدر الكلام على ما لا بد له من وجوده والتعلق به

من اجل ان المولى لم يزوجها من رجل بل من رجلين

في حق نفسها عدم وقوع الطلاق وطالب في حق الثانية
الثانية في قوله لغيره لا يدخل بها انت
الاولى في قوله لغيره لا يدخل بها انت
الثانية في قوله لغيره لا يدخل بها انت
الاولى في قوله لغيره لا يدخل بها انت
الثانية في قوله لغيره لا يدخل بها انت

[illegible]

الثاني بعد الاولى من غير تراخي وقد تدخل
 الفاء على العلل اذا كان ذلك مبايذوم فصير
 بمعنى التراخي يقال ابشر فقد اناك الغوث
 ولهذا قلنا فيمن قال لعدو اذ الى الفا فانت
 حرا انه يعتق للحال لان العتق دائم فاشبهه
 المتراخي واماثم فللعطف على سبيل التراخي ثم
 عندنا في حنفية ترجح التراخي على وجه القطع
 كانه مستأنف حكما فلا يكمل التراخي
 وعند صاحبيه التراخي في الوجود دون التكلم
 ببيانه فيمن قال لامرته قبل الدخول بها انت
 طالق ثم طالق ثم طالق ان دخلت الدار قال

وان كان في الكلام جملان
 فكل واحد منهما على نفسه
 وان كان في الكلام جملان
 فكل واحد منهما على نفسه

لكن بشرط ابطال الاول وليس في وسعه افراد
 الثاني بالشرط ليتصل به بغير واسطة قصير
 بمنزلة الحلف بيمينين فيثبت ما في وسعه
 واما لكن فلا استدراك بعد النفي تقول ما
 جاءني زيد لكن عمر وعمران العطف به انما
 يستقيم عند تساق الكلام فاذا انسق الكلام
 كالمقر له بالعبد يقول ما كان لي قط لكنه لفلان
 اخر تعلق النفي بالاثبات حتى استحقة الثاني
 ولا فهو مستأنف كالمرجحة بمائة تقول
 لا اجيزة لكن اجيزة بمائة وخمسين
 فانه ينفسخ العقد لانه نفي فعل واشباته بعينه

وان كان في الكلام جملان
 فكل واحد منهما على نفسه
 وان كان في الكلام جملان
 فكل واحد منهما على نفسه

وان كان في الكلام جملان
 فكل واحد منهما على نفسه
 وان كان في الكلام جملان
 فكل واحد منهما على نفسه

من وجهين احدهما ان الاشياء لا تكون واحدة في ذاتها بل هي متغيرة في ذاتها

من وجهين احدهما ان الاشياء لا تكون واحدة في ذاتها بل هي متغيرة في ذاتها

[illegible]

ای انجالب
یجر اسم لا محاله والا جری
لا یفعل غیر ان ینیا معنی ان شرط
حیث ان الاسم الذی یتقی بار صفت الجعل
لا محاله ان شرط لا یفعل الا فی الفعل
و یسین حرف الا فی الفعل
معد و علی خط الوجوه
لا یفعل الا فی الفعل
و یسین حرف الا فی الفعل
معد و علی خط الوجوه
لا یفعل الا فی الفعل
و یسین حرف الا فی الفعل
معد و علی خط الوجوه

فصل في الناس من عمل في النصوص بوجه آخر هي فائدة عندنا فصل في الامور
فصل في حكم الواجب بالامر فصل في صفة الحسن للامور به فصل في رتبة
فصل في حكم الامر والنهي فصل في بيان اصحاب الشرايع فصل في الغزوات
باب في بيان اقسام السنة فصل في المعارضات باب البيان
باب بيان التبديل باب متابعة اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم باب الاجماع
باب القياس فصل في التحريم فصل في جملة ما ثبت بالجماع التي من كراهاتنا
فصل في اختلاف الناس في العقل فصل في بيان الاهلية فصل في الامور المعترضة على اهلية
فصل في العوارض المكتسبة باب حروف المعاني
من ريل الاغلاط كتاب حسامي

صفحة	سطر	غلط	صحیح	صفحة	اسطر	غلط	صحیح
١٢	١٠	اصوم	ان اصوم	٢٢	٦	بغير	لغير
٦٢	٩	فيهما	في حقهما	٩٣	٤	يتصل به	يتصل
١١١	٨	وهو	وهوان	١١٢	٩	طهره	ظهره
١٢٢	٢	كالغضو	كالغضو	١٦٦	١٠	التخفيف	التخفيف

بيان رموز كتب حاشي قردقوان ترمز تبين ترمز مجمع الموشى ظهر شرح مولانا ظهير الدين
سبح الله سغناقي مت وت ريز تحقيق متق اشارة حاصل قوادح خا خاصة تقرير مولانا سيرة ابي
اح شاه شرح حميد بزرگ ودگر حاشي باسم كتب مرقومند چنانچه سامي وحافظه ومنتخب
وانوار الانوار وتلويح وتوضيح وحاشيه منيع وعبد الغفار وبرزدوني وغيره

To: www.al-mostafa.com